الفصل الاول

تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الأعضاء

الجزء الأول
التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة

الفصل الأول
تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء

تمهيد

شهدت السوق النفطية العالمية خلال عام 2020 وبخاصة خلال النصف الأول منه صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم تواجه مثيلاً لها على مدار عقود، فهي مزيج من صدمتي العرض والطلب، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث أدت القيود على السفر وتدابير العزل التي فرضتها معظم دول العالم لمواجهة هذه الجائحة إلى إنكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي هو الأول مُنذ الأزمة المالية العالمية. فقد هبط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وشهدت الأسواق النامية تخارجاً حاد في تدفقات رؤوس الأموال، كما تراجع حجم التجارة العالمية، وشهدت سوق العمل العالمية تدهوراً ملحوظاً، وسجل الطلب العالمي على النفط إنخفاضاً حاداً للمرة الأولى مُنذ عام 2009 ليصل إلى نحو 90 مليون برميل/يوم في عام 2020 وهو أدنى مستوى له مُنذ ثمانية أعوام.

وفي محاولة لإعادة التوازن إلى السوق النفطية العالمية، توصلت دول (أوبك+) وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط من بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج، لتتراجع الإمدادات النفطية العالمية إلى نحو 93.5 مليون برميل/يوم في عام 2020 وهو أدنى مستوى لها مُنذ عام 2014. يذكر في هذا السياق، أن امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية إنخفضت بحوالي 4.3 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2019 مسجلة 30.8 مليون برميل/يوم، كما إنخفضت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 2 مليون برميل/يوم لتصل إلى 62.7 مليون برميل/يوم.

وبشكل عام، تُظهر البيانات الأولية لمستويات الطلب والعرض العالمي من النفط الخام في عام 2020 فائضاً قدره 3.5 مليون برميل/يوم، مقارنة بالتوازن المحقق في عام 2019.

وعلى وقع تلك المعطيات، تهاوت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بأعلى وتيرة مسجلة مُنذ عام 2015.

ويسلط الجزء الأول من الفصل الأول من التقرير الضوء على المعالم الأساسية للسوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها وانعكاساتها على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، كما يستعرض الجزء الثاني من الفصل التطورات في استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية بشكل عام، وفي الدول الأعضاء بشكل خاص.

أولاً: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2020 والعوامل المؤثرة عليها.

تستعرض الفقرات أدناه بشيء من التفصيل بعض الجوانب المتعلقة بكافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية في عام 2020، وعلى وجه الخصوص الإمدادات النفطية، والطلب العالمي على النفط، واتجاهات الأسعار، وحركة المخزونات النفطية العالمية، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء.

1. الإمدادات

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال عام 2020، إنخفاضاً بنحو 6.3 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6.3% مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 93.5 مليون برميل/ يوم، وهو أدنى مستوى لها مُنذ عام 2014، كما يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1).

الجدول 1-1
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي
2020 - 2014
(مليون برميل/ يوم)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
إجمالي الامدادات							
دول أوبك **	36.5	37.3	40.2	38.7	36.6	35.1	30.8
دول خارج أوبك	56.4	58.2	56.4	57.7	62.5	64.7	62.7
العالم	**92.9**	**95.9**	**96.6**	**96.4**	**99.1**	**99.8**	**93.5**
التغير (مليون برميل / يوم)							
دول أوبك **	(0.7)	1.2	2.5	(1.5)	(2.1)	(1.5)	(4.3)
دول خارج أوبك	2.1	1.8	(1.8)	1.3	4.8	2.2	(2.0)
العالم	**1.3**	**3.0**	**0.7**	**(0.2)**	**2.7**	**0.7**	**(6.3)**
التغير (%)							
دول أوبك **	(2.0)	3.3	6.7	(3.6)	(5.4)	(4.1)	(12.3)
دول خارج أوبك	3.8	3.2	(3.1)	2.3	8.3	3.5	(3.0)
العالم	**1.5**	**3.2**	**0.7**	**(0.2)**	**2.8**	**0.7**	**(6.3)**

* بيانات تقديرية.

** في كانون الثاني / يناير 2016 عادت اندونيسيا إلى عضوية منظمة أوبك مرة أخرى، وفي تموز/يوليو 2016 عادت الجابون أيضاً لتنضم إلى أوبك مرة أخرى، وفي شهر كانون الثاني يناير 2017 جمدت اندونيسيا عضويتها في المنظمة، وفي حزيران / يونيو 2017 انضمت غينيا الاستوائية، وفي حزيران / يونيو 2018 انضمت الكونغو، وفي كانون الثاني/ يناير 2019 جمدت قطر عضويتها، وفي كانون الثاني / يناير 2020 جمدت الاكوادور عضويتها في منظمة أوبك.

ملاحظات:
الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

الشكل (1-1)
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2014 – 2020
(مليون برميل/يوم)

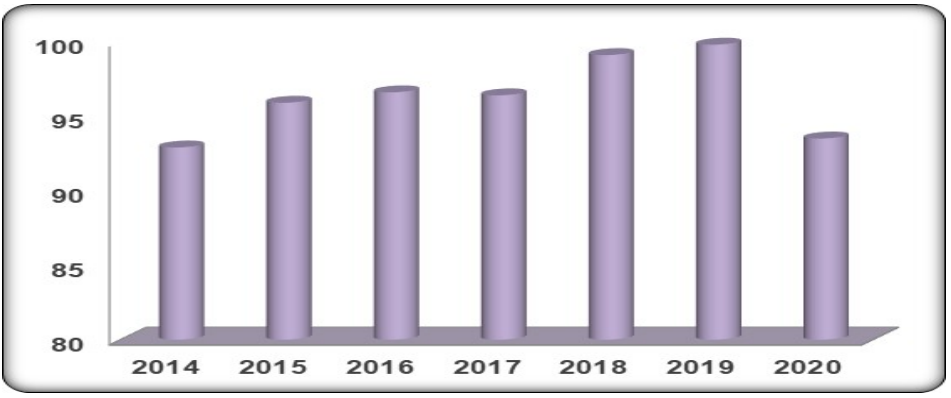

المصدر: الجدول (1-1) .

وفيما يتعلق بتطور الإمدادات النفطية على مستوى الربع السنوي، شهد الربع الأول من عام 2020 إنخفاض تلك الإمدادات بحوالي 700 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 لتصل إلى حوالي 100.1 مليون برميل/ يوم، ثم إنخفضت بشكل قياسي بلغ 8.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني لتصل إلى نحو 91.7 مليون برميل/ يوم، وواصلت إنخفاضها خلال الربع الثالث إلى نحو 90.4 مليون برميل/يوم، قبل أن تعاود ارتفاعها وبشكل ملحوظ بلغ 1.8 مليون برميل/يوم لتصل إلى مستوى 92.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام، كما يوضح الشكل (1 – 2).

الشكل (1 – 2)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2020
(مليون برميل/يوم)

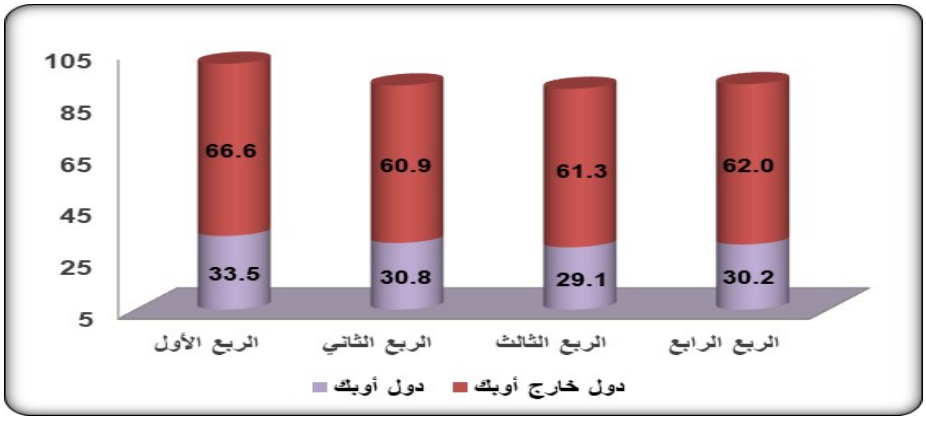

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) – أعداد مختلفة.

1-1 إمدادات دول أوبك

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2020 بنحو 4.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 30.8 مليون برميل/يوم، لتتراجع بذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 35.2% عام 2019 إلى حوالي 32.9% عام 2020، كما يوضح الجدول (1-1) أعلاه.

والجدير بالذكر، أن امدادات أوبك من النفط الخام قد إنخفضت من حوالي 29.9 مليون برميل/يوم عام 2019 لتصل إلى حوالي 25.7 مليون برميل/يوم عام 2020. كما إنخفضت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 130 ألف برميل/يوم لتصل إلى حوالي 5.1 مليون برميل/يوم عام 2020.

وعلى المستوى الربع السنوي، إنخفضت إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 900 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 34.4 مليون ب/ي، تزامناً مع دخول التعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج[1] الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) حيز التنفيذ، والإنخفاض الحاد في إنتاج ليبيا بسبب إغلاق الموانئ وحقول النفط، واستمرار تراجع إنتاج كلاً من إيران وفنزويلا نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية. وواصلت إمدادات أوبك إنخفاضها خلال الربع الثاني بمقدار 2.7 مليون ب/ي تزامناً مع بدء تطبيق اتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك +)[2]، الذي دخل حيز التنفيذ مطلع شهر مايو 2020، مع إجراء المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة لتخفيضات إنتاج إضافية وطوعية خلال شهر يونيو 2020 بلغت 1 مليون ب/ي و80 ألف ب/ي، و100 ألف ب/ي على الترتيب. وإنخفضت إمدادات أوبك خلال الربع الثالث وإن كان بمعدل أقل من الربع السابق بلغ نحو 1.7 مليون ب/ي نتيجة الانتقال إلى المرحلة التالية من اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) التي تقضي بتقليص التخفيضات المتفق عليها مطلع شهر أغسطس 2020. وشهدت إمدادات أوبك النفطية إرتفاعاً بمقدار 1.1 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2020، لتصل إلى 30.2 مليون ب/ي، تزامناً مع رفع حالة القوة القاهرة عن كافة الحقول والموانئ النفطية الليبية واستئناف إنتاج النفط بعد توقف دام نحو ثمانية أشهر.

[1] القرار المتخذ في الإجتماع الوزاري السابع لدول (أوبك+) الذي عُقد في السادس من شهر ديسمبر 2019، بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف ب/ي على مستويات الإنتاج المتفق عليها مسبقاً في الاجتماع الوزاري الخامس، وذلك اعتباراً من بداية شهر يناير 2020 وحتى نهاية شهر مارس 2020.

[2] صفحة رقم 29 .

هذا وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن السوق النفطية العالمية، لاسيما في ظل إنكماش أداء الاقتصاد العالمي، نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وهو ما كان له إنعكاسات حادة على أداء السوق النفطية العالمية والصناعة ككل.

وفي هذا الشأن، عقدت منظمة أوبك عدة اجتماعات خلال عام 2020 منها، اجتماعين (أحدهما عادي والآخر استثنائي)، وخمسة اجتماعات مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، وقد تم إتخاذ العديد من الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق توازن أكبر في السوق النفطية، وفي أدناه بعض التفاصيل حول تلك الاجتماعات:

- عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إجتماعها الوزاري الاستثنائي رقم 178 في الخامس من شهر مارس 2020، بمقر المنظمة بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد إتفقت الدول الأعضاء على تمديد مستويات الإنتاج المتفق عليها مع دول (أوبك+) للفترة المتبقية من العام، كما أقترحت تعديل إضافي قدره 1.5 مليون برميل/ يوم حتى 30 يونيو 2020، يتم تطبيقه بالتناسب بين دول أوبك (1 مليون ب/ي) والدول غير الأعضاء في أوبك المشاركة في إعلان التعاون (0.5 مليون ب/ي). كما أحاط الإجتماع علماً بإعلان الإكوادور إنسحابها من عضوية منظمة أوبك، اعتباراً من 1 يناير 2020. وعقب نهاية الاجتماع، عقد رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة أوبك المزيد من المشاورات، وتم اقتراح تمديد فترة التعديل الإضافي المقترح والبالغ 1.5 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2020.
- في السادس من شهر مارس 2020، عُقد الإجتماع الوزاري الثامن للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +)، ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن إجراء خفض إضافي على الإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم والمقرر إنتهائه في نهاية شهر مارس 2020.

- توصلت دول (أوبك+) خلال الاجتماعين الوزاريين التاسع والعاشر(الاستثنائين) اللذان عقدا خلال شهر أبريل 2020، إلى إتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج بمشاركة بعض منتجي النفط الأخرين ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذا الإتفاق يتم إجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم مطلع شهر مايو 2020، وذلك لفترة أولية تبلغ شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020. وخلال فترة الأشهر الستة التالية يكون التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 7.7 مليون برميل/يوم. وسيتبع ذلك تخفيض قدره 5.8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهراً. على أن يكون الأساس المرجعي لحساب التعديلات هو إنتاج شهر أكتوبر 2018، فيما عدا المملكة العربية السعودية وروسيا، حيث يكون الأساس المرجعي لكل منهما هو مستوى 11 مليون برميل/يوم. وسيكون هذا القرار ساري المفعول حتى نهاية شهر أبريل 2022، ومع ذلك، سيتم النظر في إمكانية تمديد القرار خلال شهر ديسمبر 2021.
- وخلال الاجتماع الوزاري رقم 179 لدول أوبك والإجتماع الوزاري الحادي عشر لدول (أوبك+) اللذان عُقدا خلال شهر يونيو 2020 عبر تقنية Videoconference، تم الإتفاق على عدة عناصر رئيسية، من أهمها: **أولاً:** تمديد المرحلة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 9.7 مليون برميل/يوم، لمدة شهر واحد إضافي لتنتهي في نهاية شهر يوليو 2020. **ثانياً:** الدول التي لم تتمكن من تحقيق الالتزام التام بالإتفاق خلال شهري مايو ويونيو 2020، سيتعين عليها التعويض عن طريق خفض الإنتاج المتفق عليه خلال الشهور الثلاثة التالية من يوليو إلى سبتمبر 2020.
- قررت دول (أوبك+) خلال إجتماعها الوزاري الثاني عشر الذي عُقد في الثالث من شهر ديسمبر 2020 عبر تقنية Videoconference، تقليص تخفيضات الإنتاج بمقدار 0.5 مليون برميل/يوم اعتباراً من بداية شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون برميل/يوم. مع عقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف السوق

واتخاذ قرار بشأن تعديلات الإنتاج الإضافية للشهر التالي، مع تعديلات شهرية أخرى لا تزيد عن 0.5 مليون برميل/يوم. كما تم الموافقة على تمديد فترة التعويض للدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى الفترة من شهر يناير وحتى نهاية شهر مارس 2021، وذلك لضمان التعويض الكامل عن الإنتاج الزائد من جميع الدول المشاركة في إعلان التعاون.

2-1 إمدادات دول خارج أوبك

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2020 نحو 62.7 مليون برميل/ يوم، بإنخفاض قدره 2 مليون برميل/ يوم أي بنسبة 3.1% مقارنة بعام 2019، كما يتضح من الجدول (1-1).

وقد كان مصدر الجزء الأعظم من ذلك التراجُع هو الإنخفاض في الإمدادات النفطية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي شكل نسبة 92% من إجمالي التراجع في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2020. حيث إنخفض إنتاج روسيا النفطي بنحو 1 مليون برميل/يوم ليبلغ 10.4 مليون برميل/ يوم عام 2020، بالمقارنة مع 11.4 مليون برميل/ يوم عام 2020، تزامناً مع إتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+). كما إنخفض إنتاج النفط الصخرى وسوائل الغاز الطبيعى غير التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 820 ألف برميل/يوم لتبلغ 17.6 مليون برميل/ يوم عام 2020، بالمقارنة مع 18.4 مليون برميل/ يوم عام 2020، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد وموسم الأعاصير القياسي. يذكر أن معدل انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد تراجع خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2020 بأعلى وتيرة أسبوعية له على الإطلاق ليصل إلى أدنى مستوياته مُنذ شهر يناير 2018 وهو 9.7 مليون برميل/يوم، بسبب الإعصار Laura الذي اجتاح ولايتي لويزيانا وتكساس، مركز صناعة النفط في الولايات المتحدة، وأدى إلى توقف تام لمنشآت الإنتاج والتكرير.

1-2-1 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

إنخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2020 بحوالى 590 ألف برميل/يوم مقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ 8.1 مليون برميل/يوم، أى بمعدل 6.8%، وهو التراجُع الأول له مُنذ عام 2016. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط الخام إلى مستويات أقل من تكلفة الكثير من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، ليتراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة التي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي في وقت سابق، لتشهد موجة من حالات إعلان الإفلاس. كما إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة، بالتزامن من خطط خفض النفقات الرأسمالية، حيث قلصت شركات النفط الصخري الأمريكية من ميزانياتها للحفر لعام 2020 بشكل حاد. هذا وقد شهدت صناعة النفط الصخري الأمريكي إنتعاشاً محدوداً خلال النصف الثاني من عام 2020 تزامناً مع التحسن في أسعار النفط الخام، حيث أظهر أحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas إلى أن سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة الأمريكية لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة المكتملة يتراوح بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 36 دولار/برميل في مناطق أخرى.

وفيما يتعلق بالمعدل الشهري للإنتاج، فقد استهل عام 2020، في شهر يناير عند مستوى 9.1 مليون برميل/يوم، وواصل إنخفاضه بشكل تدريجي ليصل إلى 6.7 مليون برميل/يوم في شهر مايو وهو أدنى مستوى له مُنذ شهر فبراير 2018، وشهد بعد ذلك ارتفاعاً ليصل إلى نحو 7.9 مليون برميل/يوم في شهر أكتوبر 2020، قبل أن ينخفض مجدداً إلى 7.7 مليون برميل/يوم في شهر ديسمبر 2020، كما يوضح الشكل (1 - 3).

الشكل (1 - 3)
تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، 2016- 2020
(مليون برميل/يوم)

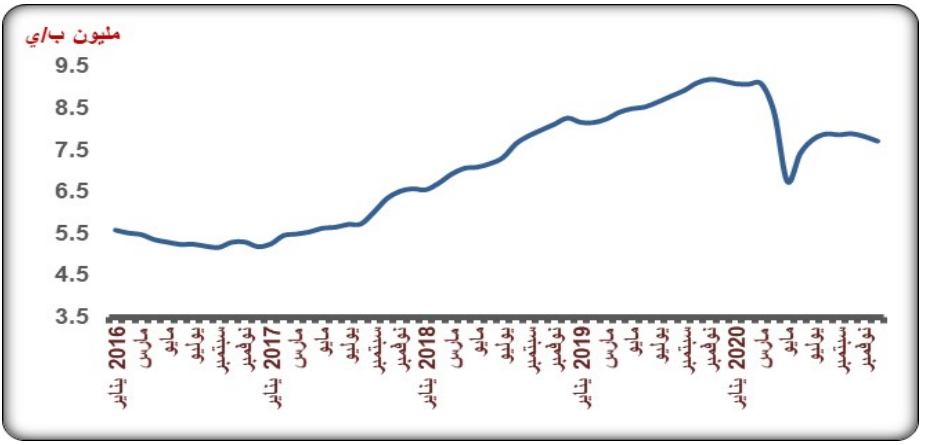

المصدر: قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويوضح الشكل (1- 4) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2016- 2020.

الشكل (1 - 4)
التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2016- 2020
(مليون برميل / يوم)

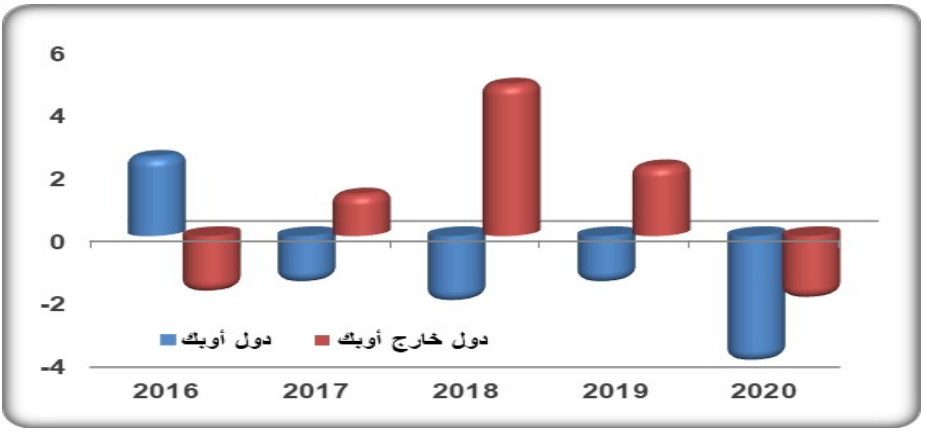

المصدر: الجدول (1-1).

2. الطلب العالمي على النفط

إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بشكل حاد بلغ 9.8 مليون برميل/يوم أي بمعدل تراجع 9.8%، مسجلاً أدنى مستوى له مُنذ عام 2012، وهو الإنخفاض الأول له مُنذ عام 2009. حيث إنخفض الطلب على النفط في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2020، بمعدل تراجع بلغ (11.6%) مقارنة بنظيرة المسجل في العام السابق وهو (0.3%). كما شهدت دول العالم الأخرى إنخفاضاً في الطلب على النفط، حيث سجلت تراجعاً معدله 8.1% في عام 2020 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.6% في عام 2019. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ركود أداء الاقتصادي العالمي للمرة الأولى مُنذ عام 2009، وبأعلى وتيرة له مُنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. ويوضح الجدول (1 - 2) والشكل (1 - 5) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2016 – 2020).

الجدول 1-2
النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية،
2016 - 2020
(%)

	2016	2017	2018	2019	*2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**					
الناتج المحلي الاجمالي	1.8	2.5	2.2	1.7	(4.9)
الطلب على النفط	1.5	1.1	1.2	(0.7)	(11.6)
دول العالم الاخرى***					
الناتج المحلي الاجمالي	4.5	4.8	4.5	3.7	(2.4)
الطلب على النفط	2.8	2.6	2.0	2.6	(8.1)
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الاجمالي	**3.3**	**3.8**	**3.5**	**2.8**	**(3.5)**
الطلب على النفط	**2.1**	**1.9**	**1.6**	**0.9**	**(9.8)**

* بيانات تقديرية.
**تتضمن الدول الآسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة و تايوان فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي .
***تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك وصندوق النقد الدولي.

الشكل (1 - 5)
النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط ، 2016 - 2020
(%)

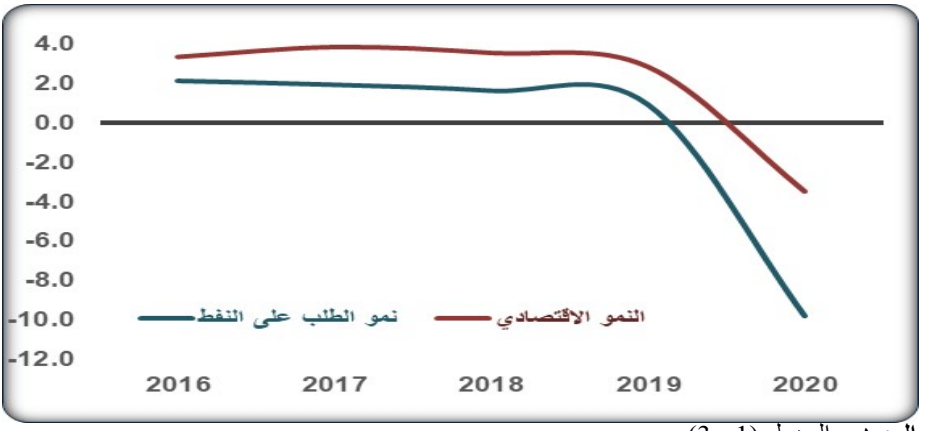

المصدر: الجدول (1 - 3).

وقد شهد عام 2020 إنكماش الاقتصاد العالمي، حيث تراجع بمعدل (3.5%) مقارنة بمعدل النمو المسجل لعام 2019 والبالغ 2.8%، على خلفية الإغلاق الاقتصادي الذي فرضته غالبية دول العالم لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي أدت إلى إنخفاض ناتج الاستهلاك والخدمات بشكل ملحوظ، وهبوط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وتخارج حاد لتدفقات رؤوس الأموال من الأسواق النامية، وإنخفاض حاد في الطلب الخارجي، وتراجُع حجم التجارة العالمية، وتدهور سوق العمل العالمية. وفي هذا السياق، تحول النمو في الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.7% عام 2019 إلى إنكماش قياسي بمعدل (4.9%) عام 2020، فقد سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إنكماشاً بمعدل (3.4%) وهو أسوأ أداء له مُنذ الحرب العالمية الثانية، وشهد اقتصاد منطقة اليورو إنكماشاً هو الأول له مُنذ عام 2013 وبمعدل قياسي بلغ (7.2%). كما إنكمش الاقتصاد الياباني بأعلى وتيرة له مُنذ عام 2009 متأثراً بتراجع الطلب المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد الياباني بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفي الوقت ذاته، تحول النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل 3.7% عام 2019 إلى إنكماش بمعدل (2.4%) عام 2020 وهو

الأول على الإطلاق. حيث إنكمش أداء اقتصاد مجموعة دول وسط وشرق أوروبا للمرة الأولى مُنذ عام 2009 بمعدل (2.8%)، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى ركود الاقتصاد الروسي بمعدل (3.6%) هو الأول له مُنذ عام 2015، وذلك على خلفية تهاوي أسعار النفط الخام وجائحة فيروس كورونا المستجد.

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية في آسيا، فقد شهدت إنكماشاً بمعدل (1.1%) عام 2020 مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.5% عام 2019. حيث يُعد الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حقق نمواً خلال عام 2020 بمعدل بلغ 2.3% وهو أدنى مستوى له منذ عام 1976، مقارنة بمعدل نمو بلغ 6.1% خلال عام 2019. في حين شهد الاقتصاد الهندي إنكماشاً حاداً بمعدل بلغ (8.0%) وذلك للمرة الأولى مُنذ عام 1979، على خلفية إنخفاض الاستهلاك الخاص والاستثمار، وتأخر الإصلاحات الهيكلية، بجانب تسارع معدل التضخم مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع حاد للطلب المحلي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وإنكمشت اقتصادات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بمعدل بلغ (7.4%) عام 2020، وهو الإنكماش الأول له مُنذ عام 2016، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى انكماش اقتصاد البرازيل بمعدل (4.5%) وهي أعلى وتيرة إنخفاض مسجلة له مُنذ عام 1981، وتواصل الانحدار في عمق الركود الذي دخلت فيه اقتصادات المكسيك والارجنتين وفنزويلا.

وشهدت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي الأخرى إنكماشاً حاداً في اقتصاداتها بمعدل بلغ (3.2%) وهو الأكبر مُنذ أربعة عقود، كما إنكمش الأداء الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء للمرة الأولى على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل البيانات بمعدل بلغ (2.6%)، كما يوضح الجدول (1- 3) والشكل (1- 6).

الجدول 1-3
معدلات النمو الاقتصادي في العالم حسب المجموعات الدولية ، 2016 - 2020
(%)

*2020	2019	2018	2017	2016	
(4.9)	**1.7**	**2.2**	**2.5**	**1.8**	**الاقتصادات المتقدمة**
(3.4)	2.2	3.0	2.3	1.7	منها: الولايات المتحدة
(5.1)	0.7	0.3	2.2	0.5	اليابان
(7.2)	1.3	1.8	2.6	1.9	منطقة اليورو
(2.4)	**3.7**	**4.5**	**4.8**	**4.5**	**اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية :**
(2.8)	**2.1**	**3.3**	**4.1**	**1.9**	**دول وسط وشرق أوروبا**
(3.6)	1.3	2.5	1.8	0.2	منها : روسيا
(1.1)	**5.5**	**6.3**	**6.7**	**6.8**	**الدول النامية الآسيوية****
2.3	6.1	6.8	6.9	6.8	منها : الصين
(8.0)	4.2	6.1	7.0	8.3	الهند
(7.4)	**0.03**	**1.1**	**1.4**	**(0.6)**	**دول أمريكا اللاتينية والكاريبي**
(8.5)	(0.3)	2.2	2.1	2.6	منها: المكسيك
(4.5)	1.1	1.3	1.3	(3.3)	البرازيل
(3.2)	**1.4**	**2.1**	**2.6**	**4.5**	**الشرق الاوسط وشمال افريقيا**
(2.6)	**3.2**	**3.3**	**3.1**	**1.5**	**الدول الافريقية جنوب الصحراء**
(3.5)	**2.8**	**3.5**	**3.8**	**3.3**	**العالم**

* بيانات تقديرية.
** لا تتضمن باكستان وافغانستان.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر:
IMF-World Economic Outlook, January 2021.

الشكل (1 - 6)
معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2019 و2020،
حسب المجموعات الدولية (%)

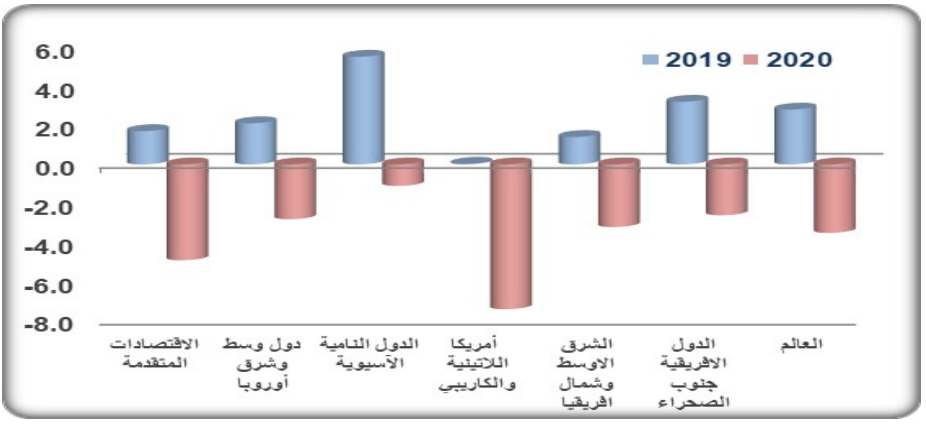

المصدر: الجدول (1 - 3) .

وبتتبع مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020، يمكن ملاحظة تأثير إنكماش أداء الاقتصاد العالمي على تلك المستويات. وقد انعكس ذلك على حالة التوقعات للطلب العالمي على النفط لعام 2020 التي تصدر شهرياً عن المؤسسات العالمية الرئيسية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك، التي أشارت بياناتها الصادرة في شهر يناير من عام 2020 إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بحدود 1.2 مليون برميل/يوم، ثم خفضت توقعاتها إلى 0.06 مليون برميل/يوم خلال شهر مارس من نفس العام، قبل أن تشير توقعاتها في شهر أبريل إلى تراجع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بنحو (6.9) مليون برميل/يوم، وواصلت توقعاتها السلبية بعد ذلك لتصل إلى نحو (9.8) مليون برميل/يوم في نهاية عام 2020.

وبشكل عام، أثر الإنكماش الاقتصادي العالمي على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي إنخفض بمقدار 9.8 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 أي بمعدل 9.8% وذلك للمرة الأولى مُنذ عام 2009، مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.9% خلال عام 2019. حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2020 إلى نحو 90.0 مليون برميل/يوم وهو أدنى مستوى له مسجل مُنذ عام 2012، كما يوضح الجدول (1- 4) والشكل (1 - 7).

الجدول 1-4
الطلب العالمي على النفط، الاجمالي والتغير السنوي
2016-2020
(مليون برميل/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	*2020
إجمالي الطلب العالمي	**95.5**	**97.3**	**98.8**	**99.8**	**90.0**
التغير في الطلب (م ب / ي)	2.0	1.8	1.5	0.9	(9.8)
نسبة التغير(%)	2.1	1.9	1.6	0.9	(9.8)

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 7)
إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2016- 2020
(مليون برميل / يوم)

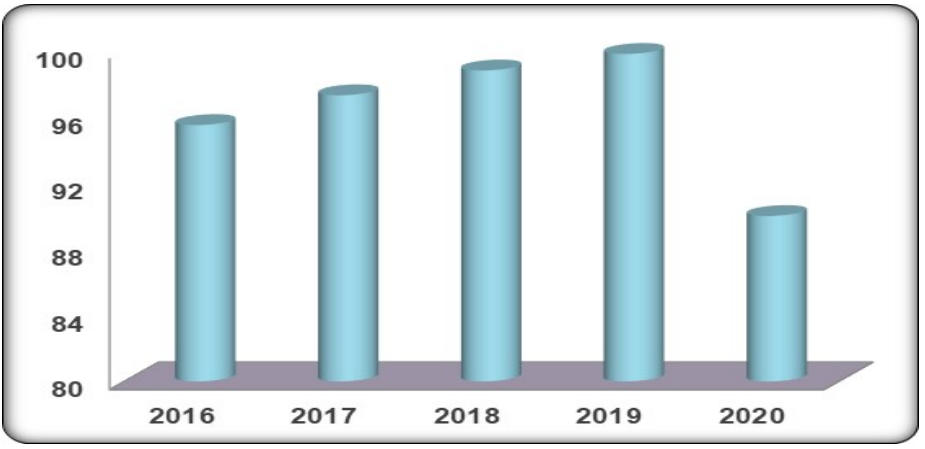

المصدر: الجدول (1 - 4).

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، إنخفض مستوى الطلب في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2020 بنحو 5.5 مليون برميل/يوم ليصل إلى 42.2 مليون برميل/يوم. كما إنخفض مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 4.3 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2019 ليصل إلى 47.8 مليون برميل/يوم.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2020، إذ انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 47.8% في عام 2019 إلى 46.9% في عام 2020، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 52.2% إلى 53.1% خلال ذات الفترة، كما يتضح من الجدول (1-5) والشكل (1- 8).

الجدول 1-5

الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2016-2020

(مليون برميل/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	*2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	46.9	47.4	48.0	47.7	42.2
دول العالم الاخرى **	48.6	49.9	50.8	52.1	47.8
إجمالي العالم	**95.5**	**97.3**	**98.8**	**99.8**	**90.0**

* بيانات تقديرية.

** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة .

المصادر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 8)

توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2016- 2020

(%)

المصدر: الجدول (1 - 5) .

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة:

1-2 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إنخفض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل حاد بلغ حوالي 5.5 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 أي بنسبة 11.6% مقارنة بالعام السابق ليبلغ 42.2 مليون برميل/يوم، ويُعد هذا الإنخفاض هو الثاني على التوالي. وضمن

المجموعة المذكورة إنخفض طلب دول الأمريكتين على النفط بواقع 2.9 مليون برميل/يوم ليصل إلى 22.8 مليون برميل/يوم خلال العام، وإنخفض طلب دول أوروبا بواقع 2 مليون برميل/يوم ليصل إلى 12.3 مليون برميل/يوم، كما إنخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي بنحو 700 ألف برميل/يوم ليصل إلى 7.1 مليون برميل/يوم. كما يوضح الجدول (1- 6) والشكل (1- 9).

الجدول 1-6
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016-2020
(مليون برميل/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الأمريكتين	24.7	25.1	25.6	25.7	22.8
أوروبا	14.0	14.3	14.3	14.3	12.3
دول أسيا والمحيط الهادي	8.1	8.1	8.1	7.8	7.1
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**46.9**	**47.4**	**48.0**	**47.7**	**42.2**
التغير السنوي في الطلب	**0.7**	**0.5**	**0.6**	**(0.3)**	**(5.5)**
نسبة التغير(%)	**1.5**	**1.1**	**1.2**	**(0.7)**	**(11.6)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 9)
إجمالي الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016 – 2020
(مليون برميل / يوم)

المصدر: الجدول (1 - 6) .

وتعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للطلب العالمي على النفط، حيث يشكل طلب النفط في الولايات المتحدة أكثر من خمس إجمالي الطلب العالمي. بينما ساهمت بنسبة 78.6% من إجمالي التراجع في طلب دول الأمريكتين من النفط خلال عام 2020، حيث شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة إنخفاضاً بنحو 2.2 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق، إذ إنخفض من حوالي 20.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 إلى حوالي 18.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2020.

وعلى أساس فصلي، شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة إنخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ليبلغ نحو 19.7 مليون برميل/يوم، نتيجة تراجع استهلاكها من المنتجات البترولية الخفيفة خاصة تلك المستخدمة كمواد وسيطة لصناعة البتروكيماويات، إلى جانب تراجع الطلب على الديزل نظراً للطقس الأكثر دفئاً من المعتاد في مثل هذا الوقت من العام، وبالتزامن مع بدء جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى فرض قيود على حركة السفر، وإجراء عمليات أغلاق شبه كاملة للاقتصاد، مما أثر بشدة على الطلب على النفط في قطاعي النقل والصناعة. وواصل إجمالي الطلب الأمريكي على النفط إنخفاضه خلال الربع الثاني، وبشكل قياسي بلغ نحو 3.3 مليون برميل/يوم، حيث إنخفض في شهر أبريل بأعلى وتيرة شهرية على الإطلاق، على خلفية استمرار القيود المفروضة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد، وهو ما أثر بشدة على الطلب في جميع القطاعات. ثم ارتفع خلال الربع الثالث من عام 2020 بشكل ملحوظ بلغ نحو 2.3 مليون برميل/يوم بدعم من تخفيف القيود المفروضة على حركة السفر، وبدء استئناف النشاط الاقتصادي، بخاصة في قطاعي النقل والصناعة. وواصل إجمالي الطلب الأمريكي على النفط ارتفاعه خلال الربع الرابع وإن كان بوتيرة أقل بلغت 1.1 مليون برميل/يوم، تزامناً مع بدء الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد .

وفيما يتعلق بتطور طلب دول أوروبا على النفط، على أساس فصلي خلال عام 2020، تشير تقديرات منظمة أوبك إلى تراجع طلب دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق ليبلغ 13.4 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك إلى الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد الذي أدى إلى ضعف الطلب على وقود النقل، إلى جانب الأحوال الجوية الأكثر دفئاً من المعتاد في مثل هذا التوقيت من العام. وشهد الربع الثاني إنخفاض حاد في طلب دول المجموعة بواقع 2.4 مليون برميل/يوم متأثراً باستمرار القيود والإجراءات المفروضة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد، حيث إنخفض الطلب في شهر أبريل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، تزامناً مع إنخفاض مؤشرات الإنتاج الصناعي في الاقتصادات الأربعة الرئيسية، ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا. بينما شهد الربع الثالث عودة الارتفاع في طلب دول المجموعة بواقع 1.85 مليون برميل/يوم نتيجة تخفيف القيود على السفر عقب تراجُع الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد، وتزامناً مع موسم العطلات الصيفية الذي قدم دعماً للطلب على الغازولين والديزل. ثم ما لبث أن تراجع بواقع 820 ألف برميل/يوم، بسبب الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد.

2- 2 الدول النامية

إنخفض طلب الدول النامية (بضمنها الصين) على النفط بحوالي 3.7 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 42.8 مليون برميل/يوم، أي بمعدل تراجع 8% بالمقارنة مع العام السابق. والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط، فقد ساهم هذا الإنخفاض بنسبة 37.8% من مجمل التراجع في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020. وضمن هذه المجموعة إنخفض الطلب في منطقة **الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال عام 2020 بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بمستوياته للعام السابق مسجلاً 11.2 مليون برميل/يوم، حيث تراجع طلب الدول العربية بنحو 400 ألف برميل/اليوم ليبلغ 6.5 مليون برميل/يوم خلال عام 2020، بينما تراجع الطلب

في باقي الدول الأخرى في المنطقة بنحو 900 ألف برميل/اليوم ليبلغ 4.7 مليون برميل/يوم. ويعزى الإنخفاض في طلب الدول العربية بشكل رئيسي إلى تراجع طلب الدول الأعضاء في أوابك بواقع 358 ألف برميل/اليوم ليبلغ 5.4 مليون برميل/يوم خلال عام 2020، أي بنسبة إنخفاض بلغت 6.2% بالمقارنة مع العام السابق.

وضمن المجموعة، كان طلب **الدول الأسيوية النامية** المحرك الرئيسي للتراجع في طلب الدول النامية على النفط، فلقد إنخفض طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 1.9 مليون برميل/يوم ليصل إلى 25.3 مليون برميل/يوم عام 2020، ليساهم بنحو نصف إجمالي الإنخفاض في طلب الدول النامية المحقق عام 2020.

وقد تراجع **الطلب الصيني**، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بواقع 440 ألف برميل/يوم عام 2020 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 12.9 مليون برميل/يوم. فبعد تهاوي الطلب الصيني إلى حوالي 10.8 مليون برميل/يوم، أي بمقدار 1.9 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، على خلفية القيود الحكومية المفروضه للحد من السفر الجوي وإغلاق المدن وتوقف الإنتاج الصناعي في محاولة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد، فقد شهد شهر فبراير 2020 أكبر إنخفاض شهري على الإطلاق في طلب الصين على المنتجات النفطية (بإستثناء زيت الوقود المتبقي الذي حصل على دعم من توليد الكهرباء في القطاع السكني). أنتعش بعد ذلك الطلب الصيني على النفط بشكل تدريجي ليصل إلى نحو 14.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2020، بدعم من تحسن النشاط الصناعي، والارتفاع القياسي في طلب مصافي التكرير العاملة في الصين على النفط، تزامناً مع طلب أكبر من المتوقع على المنتجات النفطية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات (مثل غاز البترول المسيل والنافتا)، إلى جانب ارتفاع مبيعات السيارات، والارتفاع الملحوظ في الطلب على الديزل مدفوعاً بمشاريع البنية التحتية.

أما بالنسبة لاقتصاد **الهند**، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد إنخفض بشكل حاد بلغ 650 ألف برميل/يوم عن مستويات العام السابق ليصل إلى

4.2 مليون برميل/يوم عام 2020، على خلفية التدابير التي فرضتها الحكومة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد والتي أدت إلى إنخفاض حركة السفر وتباطؤ نشاط البناء والأنشطة الزراعية. كما إنخفض طلب دول **أمريكا اللاتينية** على النفط بنحو 590 ألف برميل/يوم مقارنة بالمستوى المحقق خلال العام السابق ليصل إلى 6 مليون برميل/يوم، تزامناً مع إنخفاض الطلب على معظم المنتجات البترولية وبخاصة الغازولين ووقود الطائرات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

2- 3 دول أوراسيا

إنخفض طلب دول أوراسيا على النفط خلال عام 2020 بحوالي 600 ألف برميل/يوم ليصل إلى 5 مليون برميل/يوم، حيث تراجع الطلب على النفط من روسيا بنحو 300 ألف برميل/يوم ليصل إلى 3.3 مليون برميل/يوم. كما إنخفض الطلب على النفط في باقي دول المجموعة بحوالي 300 ألف برميل/يوم ليصل إلى 1.7 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-7).

الجدول 1-7
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول العالم الأخرى
(خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، 2016-2020
(مليون برميل/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الدول النامية	**43.2**	**44.5**	**45.5**	**46.4**	**42.8**
منها الدول العربية :	**7.3**	**7.1**	**7.1**	**6.9**	**6.5**
الدول الأعضاء	6.1	6.0	6.0	5.8	5.4
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.1**	**5.3**	**5.6**	**5.6**	**4.7**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.4**	**12.4**	**12.7**	**12.5**	**11.2**
الدول الآسيوية النامية	**24.7**	**25.5**	**26.4**	**27.2**	**25.3**
منها: الصين	11.8	12.3	12.7	13.3	12.9
الهند	4.4	4.5	4.7	4.8	4.2
الدول الأخرى	8.5	8.7	8.9	9.0	8.2
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**6.6**	**6.0**
دول أوراسيا	**5.3**	**5.4**	**5.5**	**5.6**	**5.0**
منها: روسيا	3.4	3.5	3.6	3.6	3.3
إجمالي طلب دول العالم الأخرى	**48.6**	**49.9**	**50.8**	**52.1**	**47.8**
مقدار التغير السنوي	**1.3**	**1.3**	**0.9**	**1.3**	**(4.3)**
نسبة التغير(%)	**2.8**	**2.7**	**1.8**	**2.6**	**(8.3)**

* بيانات تقديرية.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

3. اتجاهات الأسعار

3-1 أسعار النفط الخام

إنخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2020 بأعلى وتيرة لها مسجلة مُنذ عام 2015، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذباً ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 17.7 و65.1 دولار/برميل، وسجل المتوسط السنوي للسلة أدنى مستوياته مُنذ عام 2016 وهو 41.5 دولار/برميل مشكلاً بذلك إنخفاضاً بحدود 22.5 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 35.2% بالمقارنة مع مستويات عام 2019.

شهدت الأربعة أشهر الأولى من العام 2020 تهاوي المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك، حيث إنخفض من 65.1 دولار/برميل في شهر يناير وهو أعلى مستوى له خلال عام 2020، ليصل إلى 55.5 دولار/برميل في شهر فبراير وهو أدنى مستوى مُنذ شهر سبتمبر 2017، وسجل في شهر مارس أكبر إنخفاض شهري له مُنذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 ليصل إلى 33.9 دولار/برميل، قبل أن ينخفض في شهر أبريل إلى 17.7 دولار/برميل وهو أدنى مستوى مُنذ شهر ديسمبر 2002. وارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بعد ذلك ليصل المعدل الشهري إلى 45.2 دولار/برميل في شهر أغسطس. ثم عاودت مستويات الأسعار إنخفاضها لتصل إلى 40.1 دولار/برميل في شهر أكتوبر 2020 قبل أن يرتفع المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك مجدداً ليصل إلى 49.2 دولار/برميل في شهر ديسمبر 2020.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد إنخفض معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بواقع 11.6 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي 18.4% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2017 وهو 51.5 دولار/برميل، وواصل إنخفاضه خلال الربع الثاني مسجلاً أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2003

وهو 26.6 دولار/برميل، وارتفع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث ليصل إلى 43.4 دولار/ برميل، قبل أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الرابع من عام 2020 مسجلاً 44 دولار/برميل.

وبناء على التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2020 توسعاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام التي وصلت إلى حوالي 47.7 دولار/برميل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والتي بلغت نحو 12.1 دولار/برميل. ويوضح الجدول (1- 8) والشكل (1- 10) المعدل الشهري لسعر سلة أوبك خلال الفترة (2016- 2020).

الجدول 1-8
السعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2016-2020
(دولار / برميل)

	2016	2017	2018	2019	2020
كانون الثاني/يناير	26.5	52.4	66.9	58.7	65.1
شباط/فبراير	28.7	53.4	63.5	63.8	55.5
آذار/مارس	34.7	50.3	63.8	66.4	33.9
نيسان/أبريل	37.9	51.4	68.4	70.8	17.7
أيار/مايو	43.2	49.2	74.1	70.0	25.2
حزيران/يونيو	45.8	45.2	73.2	62.9	37.1
تموز/يوليو	42.7	46.9	73.3	64.7	43.4
آب/أغسطس	43.1	49.6	72.3	59.6	45.2
أيلول/سبتمبر	42.9	53.4	77.2	62.4	41.5
تشرين الأول/أكتوبر	47.9	55.5	79.4	59.9	40.1
تشرين الثاني/نوفمبر	43.2	60.7	65.3	62.9	42.6
كانون الأول/ديسمبر	51.7	62.1	56.9	66.5	49.2
الربع الأول	30.0	52.0	64.7	63.0	51.5
الربع الثاني	42.3	48.6	71.9	67.9	26.6
الربع الثالث	42.9	50.0	74.2	62.2	43.4
الربع الرابع	47.6	59.4	67.2	63.1	44.0
المعدل السنوي	**40.8**	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

الشكل (1- 10)
المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك، 2016- 2020
(دولار / برميل)

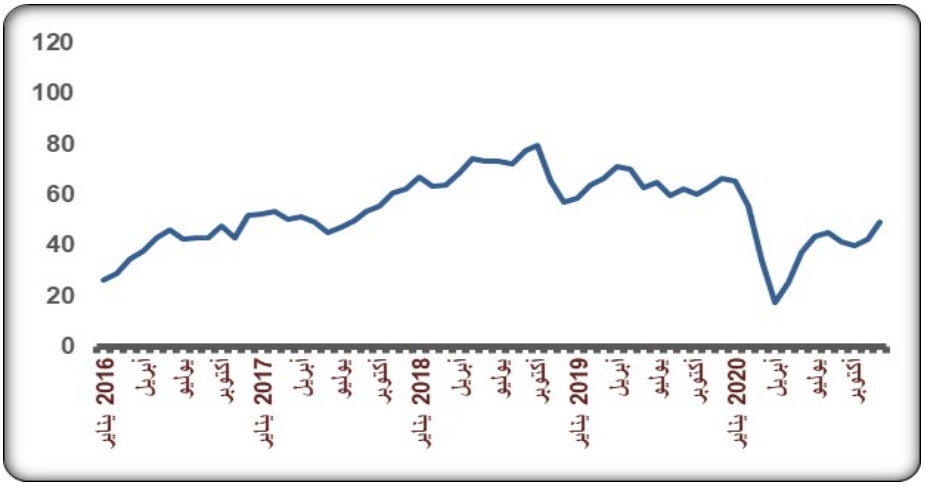

المصدر: الجدول (1 - 8) أعلاه.

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين إتجاه أسعار النفط ما بين الإنخفاض والارتفاع خلال عام 2020 ما يلي: -

- تسببت الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، التي دفعت جميع دول العالم تقريباً إلى إتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام العالمية في ظل عدم توصل **دول "أوبك +"** إلى إتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم منذ شهر ديسمبر 2016 لينتهي فعلياً في نهاية شهر مارس 2020، في إنخفاض أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020.
- أدى استمرار فائض المعروض النفطي المتزايد في الأسواق الفورية، والتراجع الكبير في معدلات تشغيل مصافي التكرير بسبب إنخفاض الطلب على النفط، وارتفاع مخزونات النفط العالمية على خلفية جائحة فيروس

كورونا المستجد، إلى إنهيار الأسعار خلال شهر أبريل 2020. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى إنهيار أسعار عقود خام غرب تكساس تسليم شهر مايو 2020 بالأسواق الآجلة في العشرون من شهر أبريل 2020 إلى (37.63 –) في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق منذ بدء عمليات البيع المستقبلية للنفط عام 1983. حيث أضطر البائعون إلى الدفع للمشترين للتخلص من إمتلاك هذه العقود، تزامناً مع قرب إنهاء التداول عليها كعقود أقرب للتسوية، ومن ثم كان ينبغي على مالكي العقود استلام كميات النفط الخام المتفق عليها ونقلها وتخزينها، في الوقت الذي قاربت فيه بالفعل القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية على النفاذ، إلى جانب الارتفاع الكبير في تكلفة التخزين، مما يعني أن تكاليف إمتلاك العقود كانت أعلى تكلفة على البائعين.

- كان لبدء تطبيق الإتفاق التاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج بين دول **(أوبك+)** وبعض منتجي النفط الأخرين مثل الولايات المتحدة، مع إجراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة لتخفيضات إنتاج إضافية وطوعية. إلى جانب الآمال بشأن تعافي الطلب على النفط في ظل بدء استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف تدابير العزل المتخذه لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في العديد من الدول، حيث ارتفع طلب مصافي التكرير على النفط تزامناً مع التحسن التدريجي في الطلب على المنتجات النفطية بدعم من بداية موسم القيادة، وتراجعت مخزونات النفط الخام العالمية، دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الفترة من شهر مايو وحتى شهر أغسطس 2020.

- تسبب تباطؤ الإنتعاش في أساسيات أسواق النفط الخام على خلفية تزايد المخاوف بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط وسط موجة ثانية حادة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد في عدة مناطق حول العالم، وإنخفاض إنتاجية مصافي التكرير في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وسط موسم

الصيانة الكثيف وهوامش التكرير المنخفضة، فضلاً عن الإنتعاش المطرد لإنتاج النفط الخام في دولة ليبيا، في إنخفاض الأسعار خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2020. وقد كان لإضطراب الإمدادات في بحر الشمال وموسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك دوراً في الحد من هذا الإنخفاض.

- ساهمت الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد التي أنعشت التفاؤل بشأن تسريع تعافي الطلب على النفط، فضلاً عن التوافق بين دول **(أوبك+)** بشأن تعديلات إتفاق خفض الإنتاج، وإنخفاض مخزونات النفط الخام العائمة، والطلب القوي على النفط الخام من مصافي التكرير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحديداً في الصين والهند، في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020.

كما شهد عام 2020 تطورات في نمط الفروقات بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي بالمقارنة مع العام السابق. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين سعر نفط برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.6 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال عام 2020 بالمقارنة مع 0.7 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال العام السابق. في حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نفط برنت بواقع 0.1 دولار/برميل خلال العام.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى إنخفاض أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال عام 2020، حيث إنخفض سعر نفط دبي بمقدار 21.2 دولار/برميل وإنخفض سعر نفط برنت بمقدار 22.6 دولار/برميل، كما إنخفض سعر خام غرب تكساس بنحو 17.7 دولار/برميل.

يذكر، أن خام غرب تكساس، الذي يعتبر أحد نفوط الإشارة الرئيسية العالمية ذات النوعية الخفيفة والمحتوى الكبريتي المنخفض، أخذ يعاني ومنذ عام 2007 من محددات لوجستية، خاصة وأنه نفط مغلق منعزل عن الأسواق العالمية الأخرى،

وتحركت أسعاره بشكل ليس له علاقة بأساسيات السوق العالمية. تقليدياً، كانت الفروقات بين أسعار نفط غرب تكساس ونفط برنت المتشابهان في النوعية تميل لصالح نفط غرب تكساس، إلا أن تلك الفروقات قد اتسعت في عام 2019 لتبلغ 7.2 دولار/برميل لصالح نفط برنت، قبل أن تنخفض إلى 2.2 دولار/ برميل في عام 2020.

ويعزى ذلك إلى تأثر أسعار خام برنت بشكل أكبر بتراكم المخزونات في حوض المحيط الأطلسي نتيجة التراجع الحاد في الطلب على النفط وإنخفاض معدلات تشغيل مصافي تكرير النفط العالمية خلال الربع الأول من عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. وفي الوقت ذاته، حظيت أسعار خام غرب تكساس الأمريكي بدعم كبير من كلاً من الإنخفاض الأسرع من المتوقع في نشاط الحفر الأمريكي وإمدادات النفط الأمريكية استجابة لأسعار النفط المتدنية وتراجع الاستثمارات، فضلاً عن اضطراب الإمدادات بسبب موسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك الأمريكي.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الجدول (1 - 9) والشكل (1 - 11) الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت، وخام دبي) وبعض الخامات العربية للفترة (2016- 2020).

الجدول 1-9
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2016-2020
(دولار/ برميل)

الخامات	2016	2017	2018	2019	2020	التغير في عام 2020
سلة أوبك منها :	**40.8**	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**	**(22.6)**
خليط صحراء الجزائر	44.2	54.2	71.4	64.5	42.7	(21.8)
العربي الخفيف	40.9	52.7	70.6	65.0	42.4	(22.6)
موربان الاماراتي	44.8	54.9	72.2	64.7	43.6	(21.1)
خام التصدير الكويتي	39.2	51.7	68.9	64.3	42.0	(22.3)
السدرة الليبي	42.6	52.9	69.8	63.8	40.7	(23.2)
البصرة العراقي	39.4	51.9	68.6	63.6	42.2	(21.5)
خامات اخرى :						
دبي	41.3	53.2	69.7	63.5	42.2	(21.2)
البحري القطري*	41.4	52.9	69.2	65.2	41.7	(23.5)
برنت	43.7	54.2	71.2	64.2	41.6	(22.6)
خام غرب تكساس	43.2	50.9	65.2	57.0	39.4	(17.7)

ملاحظة:
* قامت دولة الأكوادور بتجميد عضويتها في منظمة أوبك إعتباراً من شهر يناير 2021.
المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك .

الشكل (1- 11)
التغير في المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك والخام الأمريكي وخام برنت وخام دبي للفترة 2016-2020، (دولار / برميل)

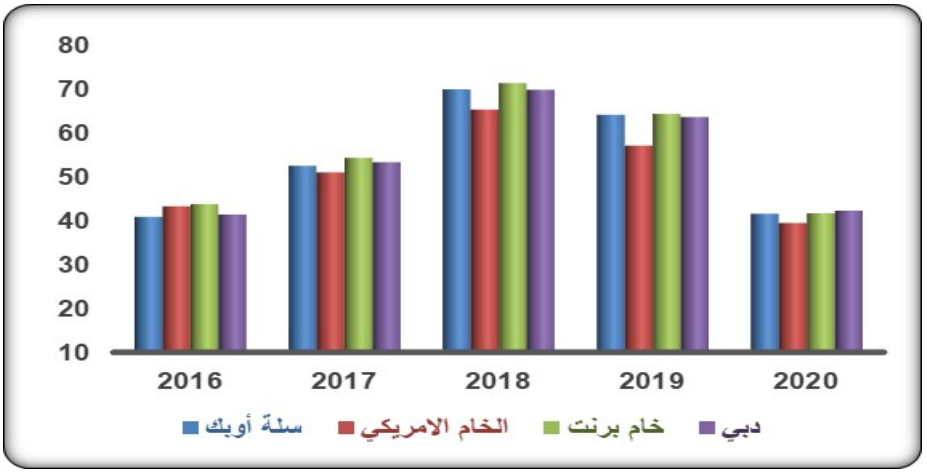

المصدر: الجدول (1 - 9) .

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات

المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً حاداً خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد إنخفض خام العربي الخفيف بواقع 22.6 دولار/برميل ليصل إلى 42.4 دولار/برميل خلال عام 2020، أي بنسبة إنخفاض بلغت 34.7% بالمقارنة مع العام السابق، كما إنخفض كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام موربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي بواقع 21.8 و 21.1 و 22.3 دولار/برميل لتصل إلى 42.7 و 43.6 و 42 دولار/برميل، أي بنسبة إنخفاض بلغت 33.7% و 32.7% و 34.6% على التوالي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد إنخفض خام السدرة الليبي بواقع 23.2 دولار/برميل، أي بنسبة 36.3% ليصل إلى 40.7 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بواقع 21.5 دولار/برميل، أي بنسبة 33.7% ليصل إلى 42.2 دولار/برميل، وإنخفض الخام البحري القطري بواقع 23.5 دولار/برميل، أي بنسبة 36.1% ليصل إلى 41.7 دولار/برميل خلال العام. كما يوضح الجدول (1-9).

ويتضح أن الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 22.5 دولار/ برميل يزيد عن الإنخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة حيث إنخفض بنحو 18.9 دولار/برميل أي بنسبة تبلغ 36.1% ليصل متوسطها إلى 33.5 دولار/برميل في عام 2020، كما يوضح الجدول (1- 10).

الجدول 1-10
أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2005-2020
(دولار/ برميل)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي* 100 = 2005	السعر الحقيقي بأسعار 2005
2005	50.6	100.0	**50.6**
2006	61.0	102.1	**59.7**
2007	69.1	104.4	**66.2**
2008	94.4	106.4	**88.7**
2009	61.0	107.2	**56.9**
2010	77.4	108.1	**71.6**
2011	107.5	109.6	**98.1**
2012	109.5	111.0	**98.6**
2013	105.9	112.5	**94.2**
2014	96.3	114.1	**84.4**
2015	49.5	115.5	**42.8**
2016	40.8	116.7	**35.0**
2017	52.4	118.4	**44.3**
2018	69.8	120.4	**58.0**
2019	64.0	122.2	**52.4**
**2020	41.5	123.8	**33.5**

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولي .

** بيانات تقديرية.

المصدر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2020 لصندوق النقد الدولي (IMF).

3-2 الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2020 التي شهدت إنخفاضاً هي الأخرى في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

3-2-1 أسعار الغازولين الممتاز

بلغ معدل سعر الغازولين في **الخليج الأمريكي** 51.9 دولار/ برميل في عام 2020، منخفضاً بنحو 27.8 دولار/ برميل، أي بنسبة 34.9% مقارنة بمعدلات السعر لعام 2019، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل معدل السعر خلال العام إلى 45.4 دولار/برميل، بإنخفاض قدره 26 دولار/برميل، أي بنسبة تمثل 36.4% بالمقارنة مع العام السابق. وفي **سوق روتردام** وصل معدل السعر خلال العام إلى

51.3 دولار/برميل، بإنخفاض قدره 28.3 دولار/ برميل، والتي تشكل نسبة 35.5% بالمقارنة مع العام السابق. أما بالنسبة **لسوق سنغافورة**، فقد وصل معدل السعر إلى 46.6 دولار/برميل خلال عام 2020، بإنخفاض قدره 25.9 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 35.8% مقارنة بمستوى عام 2019.

وقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2020، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وأخيراً سوق البحر المتوسط التي حققت أدنى الأسعار، كما يوضح الجدول (1 - 11) والشكل (1- 12).

الجدول 1-11
المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الاسواق المختلفة، 2019-2020
(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
متوسط عام 2019	سنغافورة	**72.5**	**77.8**	**57.3**
	روتردام	**79.6**	**79.5**	**60.2**
	البحر المتوسط	**71.4**	**79.1**	**63.4**
	الخليج الامريكي	**79.7**	**74.6**	**52.6**
متوسط عام 2020	سنغافورة	**46.6**	**49.2**	**39.6**
	روتردام	**51.3**	**49.2**	**40.9**
	البحر المتوسط	**45.4**	**48.6**	**43.6**
	الخليج الامريكي	**51.9**	**44.9**	**34.7**
الربع الأول 2020	سنغافورة	57.3	62.4	42.4
	روتردام	62.1	63.0	51.0
	البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
	الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
الربع الثاني	سنغافورة	33.0	37.8	28.3
	روتردام	38.4	37.3	28.0
	البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
	الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
الربع الثالث	سنغافورة	47.3	47.8	39.4
	روتردام	53.0	47.5	39.5
	البحر المتوسط	47.5	47.4	42.0
	الخليج الامريكي	52.9	43.2	37.7
الربع الرابع	سنغافورة	48.7	48.8	48.2
	روتردام	51.9	48.9	45.0
	البحر المتوسط	47.5	49.0	46.7
	الخليج الامريكي	53.3	47.7	40.3

المصدر:
ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل 1-12
أسعار الغازولين الممتاز، 2019-2020
(دولار/ برميل)

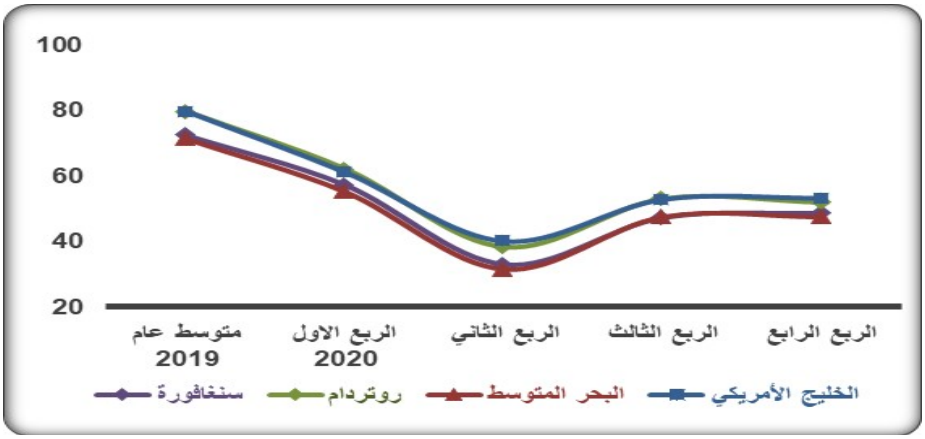

المصدر: الجدول (1 -11) .

3-2-2 أسعار زيت الغاز

شهد عام 2020 إنخفاضاً في المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز أدني من أسعار الغازولين في كل من سوق روتردام وسوق الخليج الأمريكي، بينما كانت أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر **سوق روتردام وسوق سنغافورة** بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 49.2 دولار/برميل خلال عام 2020 مشكلاً إنخفاض بنسبة 38.1% و 36.8% على الترتيب مقارنة بمعدل عام 2019، تلتهما **سوق البحر المتوسط** بمعدل سعر 48.6 دولار/برميل بنسبة إنخفاض 38.6%، وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى الأسعار بواقع 44.9 دولار/ برميل خلال عام 2020 وبنسبة إنخفاض 39.8% مقارنة بالعام السابق.

3.2.3. أسعار زيت الوقود

إنخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2020 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في **سوق سنغافورة** إلى 39.6 دولار/برميل، بإنخفاض 30.9%

بالمقارنة مع عام 2019، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل إلى 43.6 دولار/برميل، بإنخفاض 31.3% بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 40.9 دولار/برميل في **سوق روتردام**، بإنخفاض قدره 32.1% بالمقارنة مع عام 2018. أما في **السوق الأمريكي**، فقد وصل السعر إلى 34.7 دولار/برميل خلال العام، بإنخفاض 34% بالمقارنة مع العام السابق.

3-3 أسعار شحن النفط الخام

شهدت أسعار شحن النفط الخام تبايناً كبيراً في إتجاهاتها خلال النصف الأول من عام 2020، متأثرة بالاضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد التي أدت إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، وارتفاع غير مسبوق في الاقبال على شاحنات النفط الخام لاستخدامها كوسيلة للتخزين في الوقت الذي امتلأت به السعات التخزينية في المناطق الرئيسية بشكل شبه كامل وسط وفرة في الإمدادات العالمية من النفط الخام.

وقد وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2020 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 12 دولار/طن، بإنخفاض مقداره 1 دولار/طن، بنسبة تمثل حوالي 7.7% مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2019.

كما طرأ أيضاً إنخفاضاً في معدل أسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن)، حيث وصل إلى 6 دولار/طن خلال عام 2020، وبإنخفاض مقداره 1.9 دولار/طن، أي بنسبة 24.1% مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (285-270 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام 2020 إلى نحو 8.9 دولار/طن، وبارتفاع مقداره 1.1 دولار/طن، أي بنسبة 14.1% مقارنة بعام 2019، كما يوضح الجدول (1-12).

الجدول 1-12
تطور اتجاهات أسعار شحن النفط الخام، 2019-2020
(نقطة على المقياس العالمي[3] / دولار للطن)

	2016		2017		2018		2019		2020 (1)	
	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن
الشرق الأوسط / الشرق*	60	10.8	59	8.2	57	9.4	66	13	60	12
الشرق الأوسط / الغرب**	37	7.6	30	4.8	25	4.7	35	7.8	40	8.9
البحر المتوسط / البحر المتوسط***	97	6.1	106	5.7	115	6.8	116	7.9	88	6

* حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن.
** حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن.
*** حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن.
(1) بيانات تقديرية.
المصدر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

4. المخزونات النفطية المختلفة

شهد النصف الأول من عام 2020 ارتفاعاً كبيراً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) وسط فائض المعروض النفطي على خلفية الإنخفاض الحاد في الطلب على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد لتبلغ 10.135 مليار برميل مع نهاية الربع الثاني، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 1.184 مليار برميل، أي بنسبة 13.2% بالمقارنة بالربع المماثل من عام 2019. وإنخفضت المخزونات النفطية العالمية بعد ذلك بدعم من تراجع الإمدادات النفطية العالمية وتحسن الطلب عقب تخفيف القيود المفروضة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد لتبلغ 9.480 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع من العام، مرتفعة بنحو 607 مليون برميل، أي بنسبة 6.8% بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق.

يذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1.295 مليار برميل في نهاية عام 2020 مرتفعاً بنحو 137 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2019.

[3] المقياس العالمي(World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى بحث المتعاملون عن مساحات للتخزين العائم تزامناً مع نفاذ الطاقة الاستيعابية لمنشآت التخزين الرئيسية. كما يوضح الجدول (1 – 13).

1-4 المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بلغ المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 3.070 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2020، ليشكل ارتفاعاً بواقع 168 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق. والجدير بالذكر أن كفاية المخزون التجاري في تلك الدول في نهاية عام 2020 قد بلغت مستوياتها حوالي 70.5 يوم من الاستهلاك، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 7.2 يوم عن نظيره المسجل في نهاية العام السابق والبالغ 63.3 يوم من الاستهلاك.

2-4 المخزون الاستراتيجي الأمريكي

ارتفع المخزون الاستراتيجي الأمريكي إلى 638 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2020، أي بواقع 3 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق.

هذا وقد ارتفع المخزون الاستراتيجي الأمريكي في نهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى 655 مليون برميل، وهو أعلى مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر 2018. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أعلان وزارة الطاقة الأمريكية في نهاية شهر مايو 2020 عن عزمها شراء حوالي مليون برميل من النفط الخام منخفض الكبريت من أجل الاحتياطي الاستراتيجي. وهو ما ساهم في الحد من الضغط على الطاقة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية.

الجدول 1-13
مستويات المخزونات النفطية المختلفة في نهاية الفصل،
عامي 2019 و 2020
(مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020*
الأمريكتين	**1509**	**1590**	**1561**	**1711**	**1558**	**1691**	**1538**	**1611**
منها : الولايات المتحدة الامريكية	1223	1281	1303	1452	1292	1421	1261	1342
أوروبا	**979**	**1029**	**981**	**1098**	**979**	**1079**	**972**	**1061**
آسيا	**380**	**369**	**388**	**402**	**399**	**414**	**391**	**398**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2868**	**2988**	**2930**	**3211**	**2936**	**3184**	**2902**	**3070**
بقية دول العالم	**2910**	**3295**	**3049**	**3582**	**2977**	**3299**	**2989**	**3269**
إجمالي المخزون التجاري**	**5778**	**6283**	**5979**	**6793**	**5913**	**6483**	**5890**	**6339**
المخزون على متن الناقلات	1160	1333	1142	1476	1159	1320	1158	1295
المخزون الاستراتيجي منه :	**1832**	**1827**	**1830**	**1866**	**1827**	**1856**	**1825**	**1845**
المخزون الاستراتيجي الامريكي	649	635	645	655	645	643	635	638
إجمالى المخزون العالمى	**8770**	**9443**	**8951**	**10135**	**8899**	**9659**	**8873**	**9480**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	60.7	79.0	60.2	75.2	61.2	74.2	63.3	70.5

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .
المصدر:
- Oil Market Intelligence, various issues.

ثانياً: قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2020 على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات الشهرية المتعلقة بحركة أسعار النفط الخام وقيمة صادراته الشهرية المقدرة للدول الأعضاء تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن حركة الأسعار خلال العام. ففى شهر يناير 2020 عندما وصلت أسعار سلة خامات أوبك إلى 65.1 دولار/ برميل قدرت قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء بنحو 35.4

مليار دولار، وفى شهر أبريل 2020 بلغت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة أدنى مستوى لها خلال العام وهو 11.5 مليار دولار على خلفية تهاوي الأسعار ووصول متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى لها مُنذ شهر ديسمبر 2002 وهو 17.7 دولار/برميل، ثم أخذت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة فى الارتفاع بعد ذلك لتصل فى شهر أغسطس 2020 إلى 20.5 مليار دولار تزامناً مع ارتفاع متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 45.2 دولار/برميل، قبل أن تنخفض إلى 18.8 مليار دولار في شهر أكتوبر 2020 متاثرة بإنخفاض متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 40.1 دولار/برميل، وفي نهاية العام ارتفعت قيمة الصادرات إلى 24.4 مليار دولار على خلفية ارتفاع الأسعار، كما يوضح الشكل (1 – 13).

الشكل (1- 13)
مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول الأعضاء، يناير –ديسمبر 2020

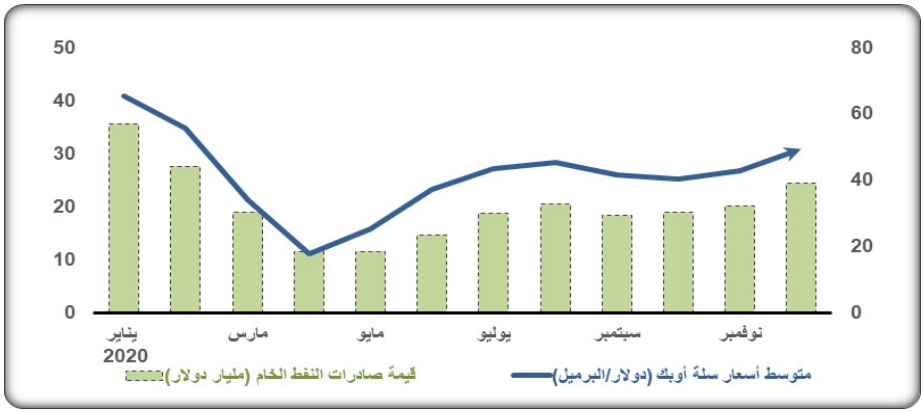

المصدر: الجدول (1 - 8) والجدول (1 - 14) .

وعند المقارنة السنوية وكما هو موضح في الجدول (1 – 14)، يلاحظ إنخفاض قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء من 426.1 مليار دولار عام 2019 إلى 239.6 مليار دولار عام 2020 وذلك نتيجة كلاً من الإنخفاض الحاد في مستويات الأسعار بنسبة 35.2% على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد من جهة، وإتفاق خفض الإنتاج القياسي الذي توصلت إليه دول أوبك+ لمواجهة

هذه الجائحة من جهة أخرى، ويمثل ذلك إنخفاضاً بنحو 186.5 مليار دولار أي بنسبة 43.8%.

وعلى مستوى الدول الأعضاء فرادى، فقد تباينت نسبة الإنخفاض من دولة لآخرى. حيث شهدت دولة ليبيا إنخفاضاً في قيمة صادراتها النفطية بنسبة 80.5% نظراً لتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام على مدى نحو ثمانية أشهر في ظل حالة القوة القاهرة التي فُرضت على الحقول والموانئ النفطية، تلتها مصر بنسبة بلغت 50.9%، ثم العراق بنسبة 46.8%، والجزائر بنسبة 46.3%، والكويت بنسبة 42.3%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 40.4%، والامارات العربية بنسبة 40%، كما شهدت البحرين وقطر إنخفاضاً في قيمة صادراتهما النفطية بنسبة 30.7% لكلاً منهما.

الجدول 1-14
قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2016 - 2020
(مليون دولار)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الإمارات	43087	48987	65815	64937	38967
البحرين	2518	3219	4239	3941	2572
تونس	**	**	**	**	**
الجزائر	11812	12755	15901	13638	7326
السعودية	136195	170241	194358	178617	106367
سورية	**	**	**	**	**
العراق ***	28095	46513	72924	78527	41756
قطر	6199	6658	8644	9665	6325
الكويت	37008	43946	59106	53648	30965
ليبيا	2813	11686	18504	20378	3980
مصر	1774	2280	3021	2782	1367
الاجمالي	**269501**	**346285**	**442512**	**426133**	**239627**

* بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط في الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل الشهري للسعر في حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء
** تشير البيانات الى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الانتاج من النفط الخام.
*** بيانات عام 2019 و 2020 المتوفرة على الموقع الألكتروني لوزارة النفط العراقية في شهر يناير 2021.
المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، قد إنخفضت من 348.7 مليار دولار عام 2019 إلى 193.6 مليار دولار في عام

2020 مـا يمثـل إنخفـاض بنسـبة 44.5%. كمـا يوضـح الجـدول (1 - 15) والشـكل (1- 14).

الجدول 1-15
قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 2005-2020
(مليار دولار)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الحقيقية لعام 2005
2005	305.8	305.8
2006	375.1	367.4
2007	410.2	392.8
2008	585.3	550.0
2009	352.8	329.2
2010	450.9	417.0
2011	624.8	570.1
2012	702.6	632.9
2013	654.3	581.8
2014	592.9	519.6
2015	319.9	276.9
2016	269.5	231.0
2017	346.3	292.5
2018	442.5	367.7
2019	426.1	348.7
*2020	239.6	193.6

* بيانات تقديرية
ملاحظة: الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
المصدر:
ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ الادارة الاقتصادية.

الشكل (1- 14)
القيمة الأسمية والحقيقية لصادرات الدول الأعضاء من النفط الخام، 2005-2020
(مليار دولار – بالأسعار الحقيقية لعام 2005)

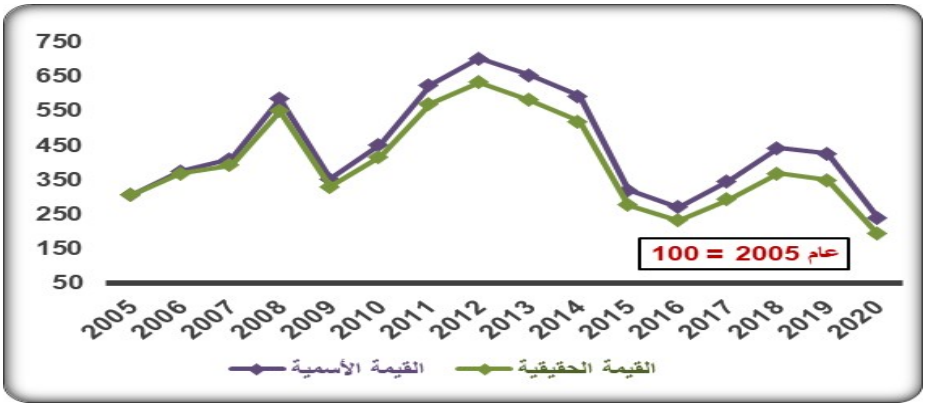

المصدر: الجدول (1 – 15) .

ثالثاً: الآفاق المستقبلية للسوق النفطية على المدى القريب

1. الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك في عام 2021 بنحو 840 ألف برميل/يوم، أو بنسبة 1.3% مقارنة بعام 2020، لتصل إلى نحو 63.5 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، يتوقع أن تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع وبنسبة تُقدر بنحو 45.2% ليصل إجمالي إمداداتها النفطية إلى نحو 18 مليون برميل/يوم في عام 2021.

2. الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى تعافي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021، ليرتفع بنحو 5.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة تبلغ 6.6% مقارنة بمستويات عام 2020 ليصل إلى نحو 95.9 مليون برميل/يوم. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 6.2% ليصل إلى نحو 44.7 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم بنسبة 6.9% ليصل إلى نحو 51.2 مليون برميل/يوم.

3. الاستثمارات العالمية:

تشير أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن المعدل السنوي لقيمة الاستثمارات العالمية في قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2040) سيبلغ 804 مليار دولار، مرتفعاً بمقدار 23 مليار دولار مقارنة بنظيره خلال الفترة (2015-2019)، وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة الذي يفترض أن يتم التغلب على جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في عام 2021 وأن يعود الاقتصاد العالمي إلى مستويات ما قبل تلك الجائحة خلال نفس العام. هذا ويتوقع أن تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على حصة 13.5% من قيمة الاستثمارات العالمية المجمعة في قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2040) والبالغة نحو 18.4 تريليون دولار.

رابعا: تطورات استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية للفترة (2016-2020)

تستعرض الفقرات الأربع التالية تطورات استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020 حيث تلقي الفقرة الأولى الضوء على استهلاك الطاقة في الدول العربية، وتتناول الفقرة الثانية استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، وتبين الفقرة الثالثة تطور كثافة استخدام الطاقة في هذه الدول، أما الفقرة الرابعة فتستعرض تطورات أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية للدول الأعضاء في عام 2020.

1- إجمالي الدول العربية

1-1 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

يتأثر استهلاك الطاقة بصورة عامة بثلاثة عوامل أساسية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، وأسعار الطاقة في الأسواق المحلية. وتقدم الفقرات التالية لمحة عن هذه العوامل في الدول العربية.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 إلى أنه على الرغم من تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية لدفع النمو الاقتصادي وتنويع مصادره وتحقيق وضعيات مستدامة إلا أن تلاقي العوامل الإقليمية والدولية أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي في الدول العربية. وتفيد البيانات المنشورة في التقرير بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية قد نما بمعدل 4.3% سنويا خلال الفترة 2016-2019 إذ ارتفع من 2421.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 2744.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد تقلص في عام 2016 بمعدل 1%، وعاد إلى الارتفاع بمعدل 3.5% في عام 2017 ثم ازداد بمعدل 7.9% في عام 2018، وبعدها تباطأ في عام 2019 حيث نما بمعدل 1.5% ليصل إلى 2744.1 مليار دولار أمريكي.

وحصل في عام 2019 تراجع في أنشطة قطاعات الإنتاج السلعي حيث انخفضت مساهمة هذه القطاعات من 1365.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى ما يقارب 1340 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب تراجع أنشطة الصناعات الاستخراجية من حوالي 729 مليار دولار أمريكي إلى 684.8 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل ارتفعت أنشطة قطاعات الخدمات الإنتاجية من 630.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 662.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

وتراجع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 من 6684 دولار أمريكي في عام 2018 إلى حوالي 6651 دولار أمريكي في عام 2019 حيث حصل تراجع في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث عشرة دولة عربية، وهي: الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، قطر، القُمر، الكويت، لبنان، ليبيا، والمغرب. بينما ارتفعت هذه الحصة في ثمان دول عربية، وهي: الأردن، جيبوتي، سورية، العراق، فلسطين، مصر، موريتانيا، واليمن. وبلغت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 كما يلي: قطر (65530 دولار أمريكي)، الإمارات (43104 دولار أمريكي)، الكويت (28696 دولار أمريكي)، البحرين (24131 دولار أمريكي)، السعودية (23174 دولار أمريكي)، عُمان (16488 دولار أمريكي)، لبنان (7970 دولار أمريكي)، ليبيا (6481 دولار أمريكي)، العراق (5245 دولار أمريكي)، الأردن (4132 دولار أمريكي)، الجزائر (3910 دولار أمريكي)، فلسطين (3425 دولار أمريكي) المغرب (3307 دولار أمريكي)، تونس (3307 دولار أمريكي)، جيبوتي (3251 دولار أمريكي)، مصر (3058 دولار أمريكي)، موريتانيا (1805 دولار أمريكي)، سورية (1590 دولار أمريكي)، القُمر (1403 دولار أمريكي)، السودان (873 دولار أمريكي)، واليمن (826 دولار أمريكي)، كما يوضح الشكل (15/1).

الشكل 1- 15
متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية، 2018- 2019
(دولار أمريكي)

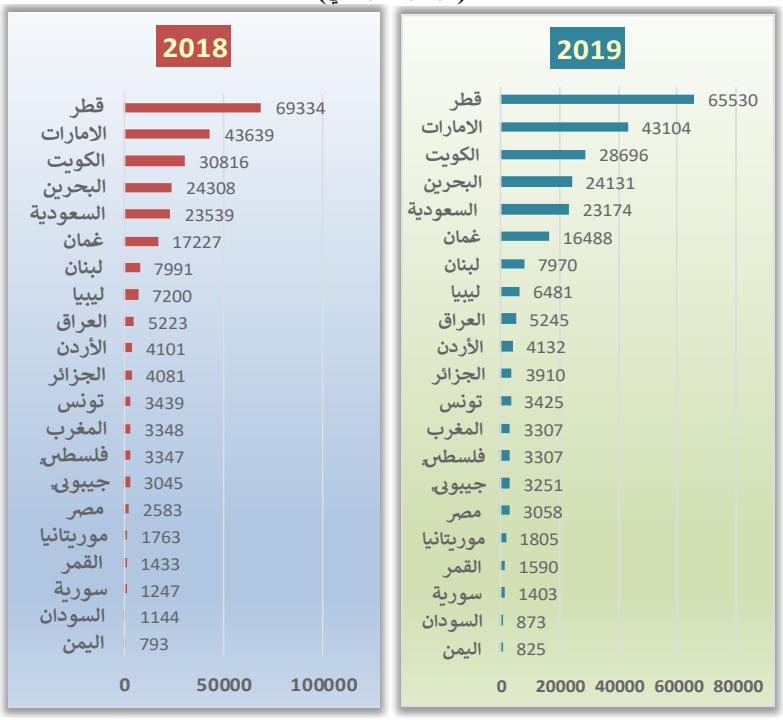

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.

وتشير بيانات البنك الدولي المنشورة في 16 ديسمبر 2020 حول الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة لعام 2010 إلى أن هذا الناتج – بعد استثناء كل من جيبوتي وسورية والصومال نظرا لعدم توفر البيانات – قد نما بمعدل 1.5% سنويا خلال الفترة 2016-2019 حيث ارتفع من 2633.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 2750.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وذلك في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج الإجمالي العالمي بمعدل 2.9% سنويا خلال الفترة ذاتها حيث ازداد من حوالي 77.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى ما يقارب 84.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. وعليه فقد تراجعت حصة الدول العربية في الناتج المحلي العالمي من 3.4% في عام 2016 إلى 3.2% في عام 2019.

ومن ناحية الدول الأعضاء – بعد استثناء سورية نظرا لعدم توفر البيانات – فقد نما فيها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بمعدل 1.6% سنويا حيث ارتفع من 2185.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 2290.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019. أما في الدول العربية الأخرى – بعد استثناء كل من جيبوتي والصومال نظرا لعدم توفر البيانات – فقد نما فيها هذا الناتج بمعدل 0.9% سنويا ليصل إلى 460 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بالمقارنة مع 447.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016)، كما يوضح الشكل (16/1).

الشكل 1- 16
تطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة لعام 2010 خلال الفترة 2016 – 2019 (مليار دولار أمريكي)

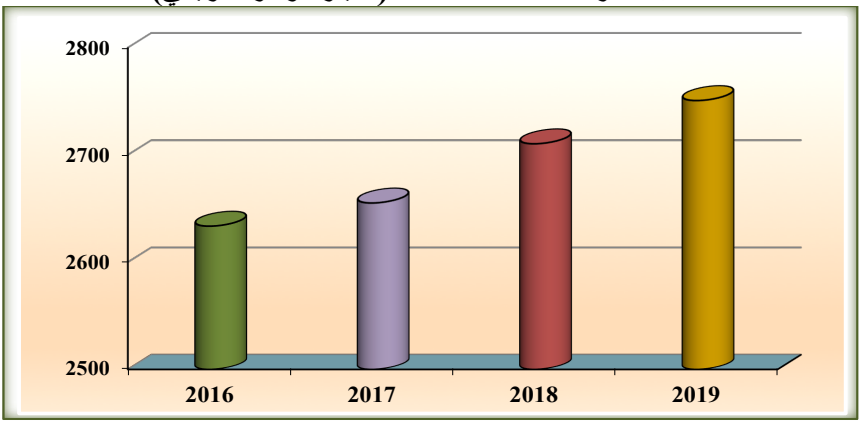

2- السكان: لقد ارتفع عدد السكان في الدول العربية حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 بمعدل 2.3% سنويا خلال الفترة 2016-2019 حيث وصل إلى 426.9 مليون نسمة، منهم حوالي 270 مليون نسمة في الدول الأعضاء.

3- الأسعار: تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 إلى أن معدل التضخم في الدول العربية مقاسا بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قد ارتفع من 7% في عام 2016 ليبلغ الذروة في عام 2017 حيث سجل هذا المعدل 8.1% وبدأ بعدها باتخاذ منحنى تنازلي حيث بلغ 7.1% في عام 2018، ثم انخفض إلى 5.6% في عام 2019.

أما من ناحية أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في الدول العربية فقد قامت ثمان دول عربية، منها خمس من الدول الأعضاء بتخفيض أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2020، وهذه الدول هي: الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، عُمان، قطر، مصر، والمغرب. وفي الوقت نفسه تم رفع الأسعار في كل من البحرين والكويت ولبنان واليمن. واستقرت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في عام 2020 عند المستوى الذي كانت عليه في عام 2019 في كل من الجزائر، سورية، العراق، ليبيا، وموريتانيا.

2-1 استهلاك الطاقة وفق المصدر

شهد إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية تطورات متباينة خلال الفترة 2016-2020 حيث ارتفع هذا الاستهلاك في عام 2016 بمعدل 1.8% ليبلغ 14453.9 ألف برميل مكافئ نفط يوميا (ب م ن ي)، ثم ما لبث أن تراجع في عام 2017 بمعدل 1.3% ليصل إلى 14262.3 ألف ب م ن ي، وعاد بعدها للارتفاع بمعدل 3.2% في عام 2018 ليبلغ 14721.4 ألف ب م ن ي، ثم تراجع مرة أخرى بمعدل 0.1% في عام 2019 ليبلغ 14707 ألف ب م ن ي. وجاءت بعدها جائحة كوفيد-19 في عام 2020 وما خلفته من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه اقتصادات الدول العربية، وبالتالي على الطلب على الطاقة. ويتوقع أن يهبط إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2020 بمعدل 5.1% ليصل إلى 13964 ألف ب م ن ي. وعليه فسيصل هذا الاستهلاك إلى 96.6% من إجمالي المستوى الذي بلغه في عام 2016.

وتعتمد الدول العربية اعتمادا شبه كامل على المصادر البترولية (النفط والغاز الطبيعي) حيث يتوقع أن تصل حصة هذه المصادر إلى 97.7% من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2020. واعتبارا من عام 2018 أصبح الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الأولى من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية، كما تجاوزت حصته أكثر من نصف (50.9%) إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019، ويتوقع أن تبلغ حصته 51.5% في عام 2020.

وتراجعت حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة بصورة مستمرة خلال الفترة 2016-2020 إذ انخفضت هذه الحصة من 49.4% في عام 2016 إلى 46.8% في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض في عام 2020 لتصل إلى 46.2%. ويساهم الفحم والطاقة الكهرومائية مساهمة صغيرة في تلبية استهلاك الطاقة إذ بلغت حصة الفحم 1.6% في عام 2019، ويتوقع أن تستقر عند هذا المستوى في عام 2020. وتساهم الطاقة الكهرومائية مساهمة طفيفة لم تتجاوز 0.8% خلال الفترة 2016-2020.

وفي الدول الأعضاء تنامت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة بصورة مستمرة حيث ارتفعت هذه الحصة من 51.4% في عام 2016 إلى 54% في عام 2019، ويتوقع أن تصل إلى 54.6% في عام 2020. وفي الوقت نفسه تراجعت حصة المنتجات البترولية والنفط الخام من 47.4% في عام 2016 إلى 44.6% في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض في عام 2020 لتصل إلى 44%. ويلبي الفحم والطاقة الكهرومائية معا حصة تصل إلى 1.4% من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء.

وما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تلبي حصة كبيرة لكنها متناقصة من استهلاك الطاقة في الدول العربية غير الأعضاء في منظمة أوابك، إذ تراجعت حصتهما من 64.6% في عام 2016 إلى 63.1% في عام 2019، ويتوقع أن تصل إلى 62.2% في عام 2020. وفي المقابل ارتفعت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول من 28% في عام 2016 إلى 28.3% في عام 2019، ويتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى 28.8% في عام 2020. وبلغت حصة كل من الفحم والطاقة الكهرومائية في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول 6.9% و1.7% على التوالي في عام 2019، ويتوقع أن ترتفع هذه الحصة في عام 2020 إلى 7.3% و1.8% على التوالي، وذلك نظرا لاستقرار حجم استهلاكهما في الوقت الذي انخفض فيه إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول، كما يوضح الشكل (1- 17) والجدول (1-16).

الشكل 1- 17
هيكل استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2016 وعام 2020
(%)

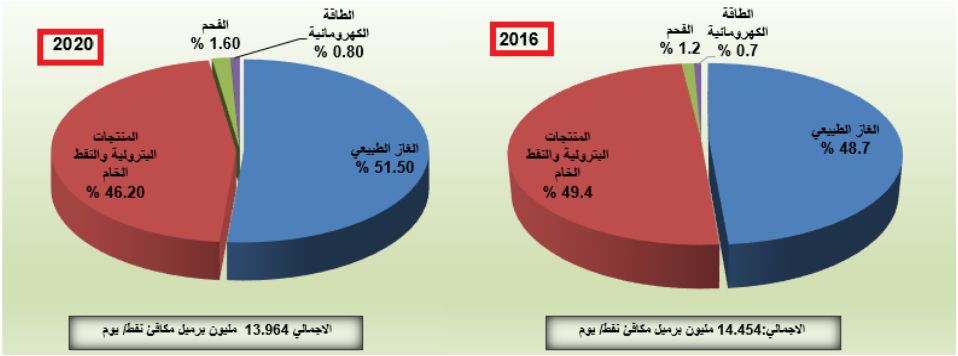

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات.

الجدول 1-16
استهلاك الطاقة في الدول العربية، 2016- 2020
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
الغاز الطبيعي						
الدول الأعضاء	6567.8	6492.6	6803.8	6977.6	6700.0	0.5
الدول العربية الأخرى	470.5	439.4	477.3	507.0	486.0	0.8
إجمالي الدول العربية	**7038.3**	**6932.0**	**7281.1**	**7484.6**	7186.0	0.5
المنتجات البترولية والنفط الخام						
الدول الأعضاء	6052.3	5960.5	6002.7	5758.2	5400.0	-2.8
الدول العربية الأخرى	1087.6	1091.3	1111.8	1130.0	1050.0	-0.9
إجمالي الدول العربية	**7139.9**	**7051.7**	**7114.5**	**6888.2**	6450.0	-2.5
الطاقة الكهرومائية						
الدول الأعضاء	81.4	74.1	73.4	76.1	76.0	-1.7
الدول العربية الأخرى	26.6	26.4	28.6	30.0	30.0	3.1
إجمالي الدول العربية	**107.9**	**100.5**	**101.9**	**106.1**	106.0	-0.5
الفحم						
الدول الأعضاء	69.3	76.5	107.6	105.1	99.0	9.3
الدول العربية الأخرى	98.4	101.5	116.3	123.0	123.0	5.7
إجمالي الدول العربية	**167.7**	**178.0**	**223.8**	**228.1**	222.0	7.3
اجمالي استهلاك الطاقة						
الدول الأعضاء	12770.9	12603.7	12987.4	12917.0	12275.0	-1.0
الدول العربية الأخرى	1683.0	1658.6	1733.9	1790.0	1689.0	0.1
إجمالي الدول العربية	**14453.9**	**14262.3**	**14721.4**	**14707.0**	13964.0	-0.9

بيانات عام 2020 تقديرية *
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

وانخفض المتوسط العام لاستهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020 من 13.2 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2016 إلى 11.7 ب م ن في عام 2020. وانخفض هذا المتوسط في الدول الأعضاء من 18.4 ب م ن إلى 16.3 ب م ن. كما انخفض هذا المتوسط في الدول العربية الأخرى من 4.2 ب م ن إلى 3.9 ب م ن. ويبين الشكل (1- 18) والجدول (1- 17) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية في عامي 2016 و2020.

الشكل 1- 18
معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية في عامي 2016 و2020
(برميل مكافئ نفط)

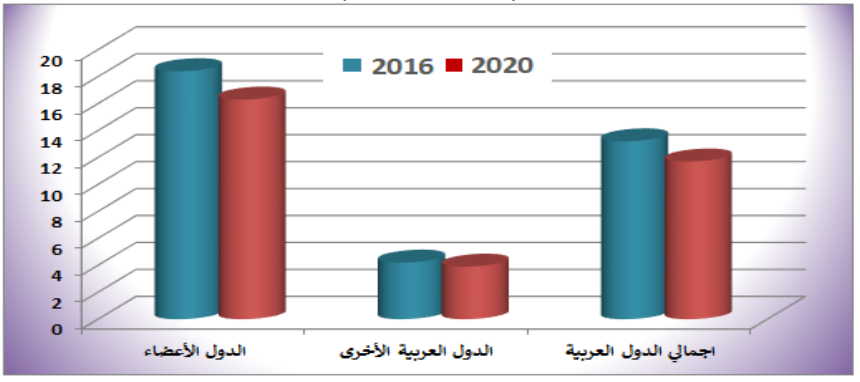

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات.

الجدول 1-17
معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعامي 2016 و2020
(برميل مكافئ نفط/ سنة)

	2016	2020*
الإمارات	74.5	56.0
البحرين	75.2	69.7
تونس	5.5	6.5
الجزائر	10.1	10.0
السعودية	49.6	41.2
سورية	4.6	4.1
العراق	8.9	10.6
قطر	134.2	112.7
الكويت	58.7	50.9
ليبيا	22.8	18.4
مصر	7.4	6.5
الدول الأعضاء	**18.4**	**16.3**
الدول العربية الأخرى	**4.2**	**3.9**
إجمالي الدول العربية	**13.2**	**11.7**

* بيانات عام 2020 تقديرية.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

وبلغت حصة الدول العربية 5.77% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2019، بينما بلغت حصة الدول النامية 47.62%، كما بلغت حصة الدول الصناعية 39.98%، أما حصة دول الاتحاد السوفيتي السابق فقد بلغت 6.62%، كما يبين الشكل (1- 19).

الشكل 1- 19
استهلاك الطاقة في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2019
(%)

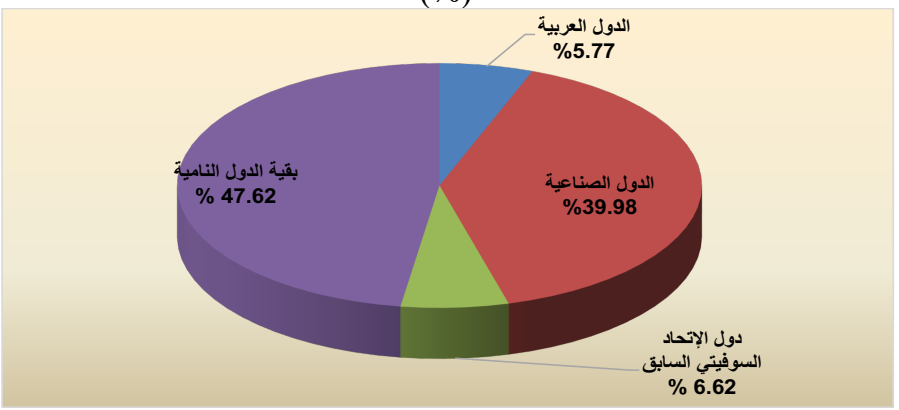

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2020

1-2-1 الغاز الطبيعي

شهدت الفترة 2016-2020 تطورات متباينة في استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية حيث انخفض هذا الاستهلاك من 7038.3 ألف ب م ن ي في عام 2016 إلى 6932 ألف ب م ن ي في عام 2017، ثم عاد إلى الارتفاع في عام 2018 ليبلغ 7281.1 ألف ب م ي، وواصل ارتفاعه في عام 2019 ليبلغ 7484.6 ألف ب م ن ي. ويتوقع أن يتقلص ليصل إلى 7186 ألف ب م ن ي في عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19.

ويستهلك الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي ضمن الدول الأعضاء التي بلغت حصتها 93.2% من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2019، ويتوقع أن تستقر هذه الحصة عند هذا المستوى في عام 2020.

وبلغت حصة الدول العربية 11.7% من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2019، وبلغت حصة الدول الصناعية 45.48%، كما بلغت حصة الدول النامية 28.39% مقابل 14.6% لدول الاتحاد السوفيتي السابق، كما يوضح الشكل (1- 20).

الشكل 1- 20
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2019 (%)

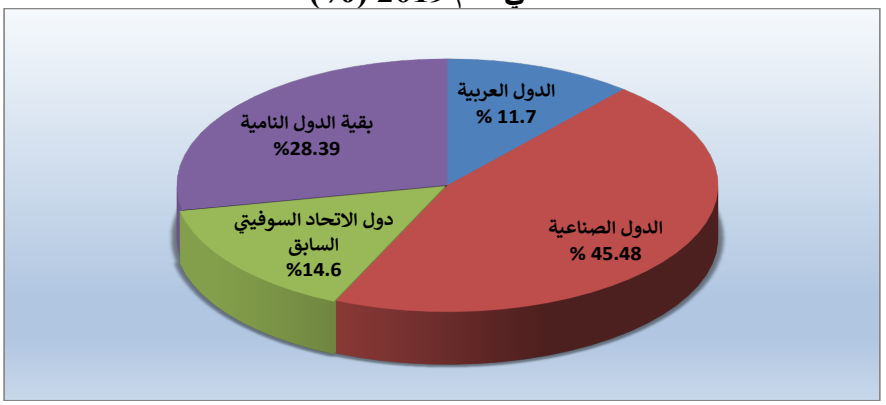

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2020

1-2-2 المنتجات البترولية والنفط الخام

بلغ حجم استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول العربية 7139.9 ألف ب م ن ي في عام 2016، ثم تراجع بصورة ملحوظة من 7114.5 ألف ب م ن ي في عام 2018 إلى 6888.2 ألف ب م ن ي في عام 2019. ويتوقع أن يستمر في الانخفاض في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 ليصل إلى 6450 ألف ب م ن ي. وفي الدول الأعضاء انخفض استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام من 6052.3 ألف ب م ن ي في عام 2016 إلى 5758.2 ألف ب م ن ي في عام 2019، ويتوقع أن يستمر في الانخفاض في عام 2020 ليصل إلى 5400 ألف ب م ي. أما في الدول العربية الأخرى فقدارتفع هذا الاستهلاك بصورة مستمرة خلال الفترة 2016-2019 حيث ازداد من 1087.6 ألف ب م ن ي في عام 2016 إلى 1130 ألف ب م ن ي

في عام 2019، لكن يتوقع أن يتراجع هذا الاستهلاك في عام 2020 ليصل إلى 1050 ألف ب م ن ي، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

ويمثل استهلاك ثلاثة من المنتجات البترولية، وهي زيت الغاز، الغازولين، وزيت الوقود أكثر من ثلاثة أرباع (77.2%) إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2020 إذ وصلت حصة زيت الغاز إلى 31.9%، وبلغت حصة الغازولين 27.1%، كما بلغت حصة زيت الوقود 18.2%. أما حصص بقية المنتجات البترولية في عام 2019 فقد توزعت كما يلي: غاز البترول المسال (8.6%)، وقود الطائرات (5.3%)، الأسفلت (1.7%)، زيوت التزييت (1.5%)، الكيروسين (0.7%)، والمنتجات الأخرى (5.1%). ويبين الشكل (1- 21) تطور التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية خلال عامي 2016 و2020:

الشكل 1- 21
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية،
عامي 2016 و 2020 (%)

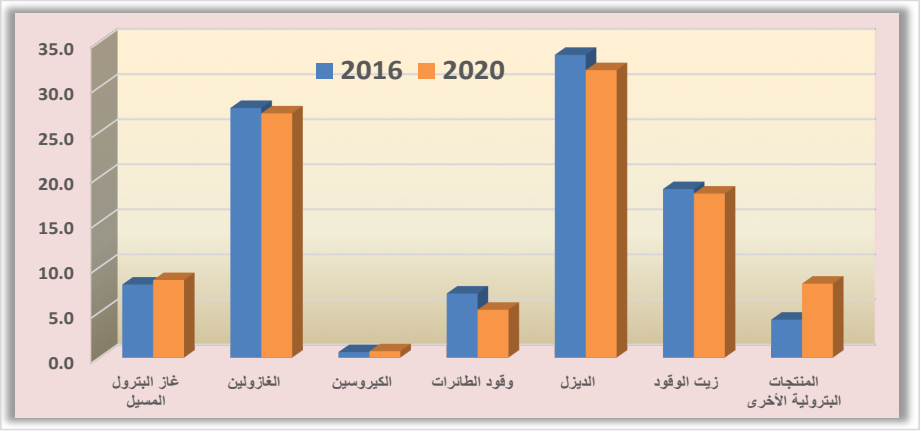

وبلغت حصة الدول العربية 8.81% من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2019، وبلغت حصة الدول الصناعية 46.43% مقابل 40.42% للدول النامية و4.34% لدول الاتحاد السوفيتي السابق، كما يوضح الشكل (1- 22).

الشكل 1- 22
استهلاك النفط في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2019 (%)

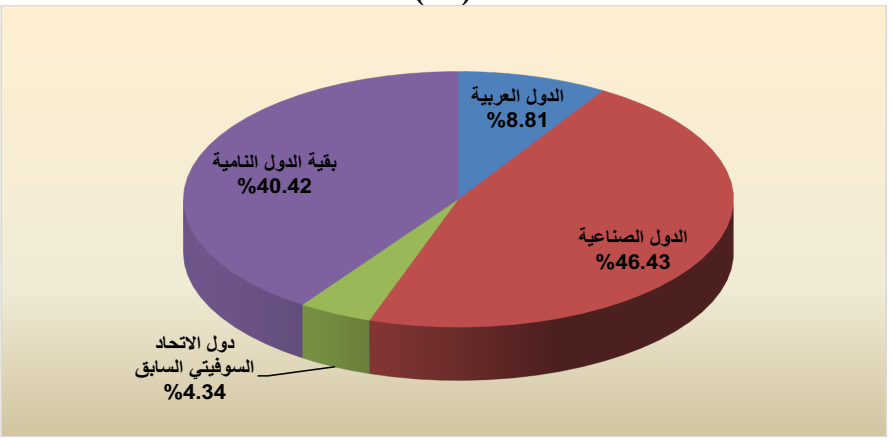

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2020

1-2-3 الفحم

ارتفع استهلاك الفحم في الدول العربية من 167.7 ألف ب م ن ي في عام 2016، منها 69.3 ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء، إلى 228.1 ألف ب م ن ي في عام 2019، منها 105.1 ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء. ويتوقع أن ينخفض استهلاك الفحم في عام 2020 إلى 222 ألف ب م ن ي، منها 99 ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء.

واستهلكت الدول العربية 0.33% من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2019، وبلغت حصة الدول النامية 75.83% مقابل 20.34% للدول الصناعية و3.5% لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

1-2-4 الطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول العربية كميات ضئيلة من الطاقة الكهرومائية نظرا لضآلة حجم المصادر المائية اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية. وبلغ إجمالي استهلاك الدول العربية من الطاقة الكهرومائية 106.1 ألف ب م ن ي في عام 2019، منها 76.1

ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء و30 ألف ب م ن ي في الدول العربية الأخرى. ويتوقع أن يستقر استهلاك الطاقة الكهرومائية عند هذا المستوى في عام 2020.

واستهلكت الدول العربية 0.45% من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2019، وبلغت حصة الدول النامية 60.98% مقابل 32.69% للدول الصناعية و5.88% لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

2. إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء

2-1 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

نظرا لما يمثله استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء من ثقل في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية فإن اتجاهات استهلاك الطاقة التي وردت في الفقرة السابقة تنطبق على تطورات استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حيث شهدت الفترة 2016-2020 تقلبات في مستويات استهلاك الطاقة إذ بعد أن ارتفع هذا الاستهلاك بمعدل 1.6% ليصل إلى 12770.9 ألف ب م ن ي في عام 2016 تراجع في عام 2017 بمعدل 1.3% ليصل إلى 12603.7 ألف ب م ن ي، ثم ازداد في عام 2018 بمعدل يربو عن 3% ليصل إلى 12987.4 ألف ب م ن ي، وانخفض بعدها في عام 2019 بمعدل 0.5% ليصل إلى 12917 ألف ب م ن ي، ثم جاءت جائحة كوفيد-19 لتتسبب في هبوط هذا الاستهلاك الذي يتوقع أن يتقلص بمعدل 5% ليبلغ 12275 ألف ب م ن ي في عام 2020. ويتوقع أن يستهلك 78.5% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2020 في خمس من الدول الأعضاء، وهي: السعودية، مصر، الإمارات، الجزائر، والعراق. ويتوقع أن يصل حجم الاستهلاك في هذه الدول كما يلي: السعودية (3962 ألف ب م ن ي)، مصر (1817.1 ألف ب م ن ي)، الإمارات (1479 ألف ب م ن ي)، الجزائر (1220.3 ألف ب م ن ي)، والعراق (1160.6 ألف ب م ن ي). أما في بقية الدول الأعضاء فيتوقع أن يصل حجم استهلاك الطاقة في عام 2020 إلى المستويات التالية: قطر (910 ألف ب م ن ي)، الكويت (668 ألف ب م ن ي)، ليبيا (345 ألف ب م ن ي)،

البحرين (315 ألف ب م ن ي)، تونس (211 ألف ب م ن ي)، وسورية (187 ألف ب م ن ي). ويوضح الشكل (1- 23) والجدول (1- 18) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2016 وعام 2020.

الشكل 1- 23
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامي 2016 و2020
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

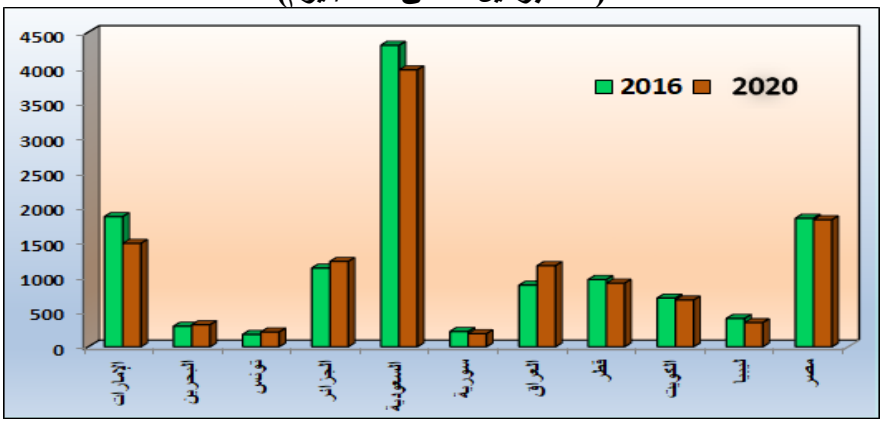

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-18
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، 2016-2020
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
الإمارات	1862.2	1662.2	1544.2	1535.7	1479.0	-5.6
البحرين	293.4	294.4	300.9	326.9	315.0	1.8
تونس	175.1	189.7	205.6	230.6	211.0	4.8
الجزائر	1125.1	1153.5	1233.3	1274.0	1220.3	2.1
السعودية	4313.2	4213.6	4316.9	4212.1	3962.0	-2.1
سورية	218.0	226.2	219.5	200.7	187.0	-3.8
العراق	882.3	982.6	1163.7	1235.1	1160.6	7.1
قطر	962.3	915.9	964.6	940.3	910.0	-1.4
الكويت	695.9	681.8	711.8	713.0	668.0	-1.0
ليبيا	404.9	386.5	390.5	374.4	345.0	-3.9
مصر	1838.4	1897.1	1936.4	1874.1	1817.1	-0.3
الاجمالي	**12770.9**	**12603.7**	**12987.4**	**12917.0**	**12275.0**	-1.0

* بيانات عام 2020 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

انخفض معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء بصورة ملموسة خلال الفترة 2016-2020 إذ تراجع هذا المعدل من 18.4 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2016 إلى 16.3 ب م ن في عام 2020. وحصل هذا التراجع في جميع الدول الأعضاء باستثناء تونس والعراق. ويتوقع أن يبلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2020 كما يلي: قطر (112.7 ب م ن)، البحرين (69.7 ب م ن)، الإمارات (56 ب م ن)، الكويت (50.9 ب م ن)، السعودية (41.2 ب م ن)، وليبيا (18.4 ب م ن)، العراق (10.6 ب م ن)، الجزائر (10 ب م ن)، تونس ومصر (6.5 ب م ن)، وسورية (4.1 ب م ن). ويوضح الشكل (1-24) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء.

الشكل 1-24
معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2020
(برميل مكافئ نفط)

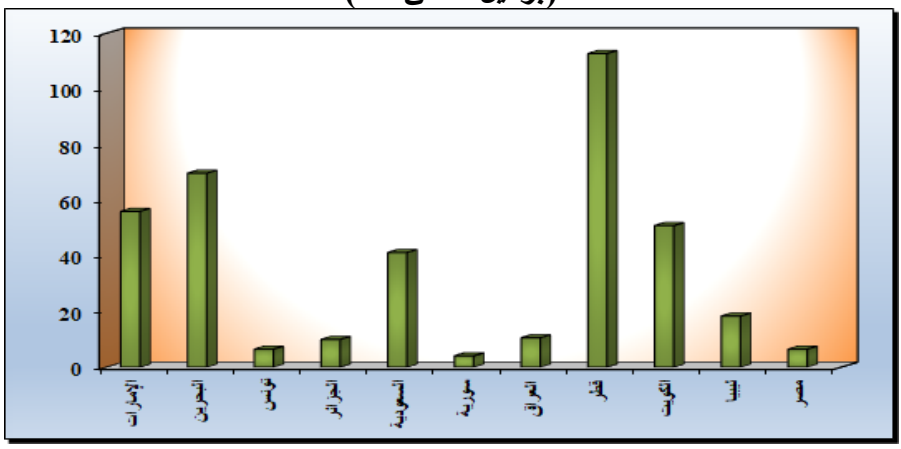

مصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2 استهلاك الطاقة وفق المصدر

تعتمد الدول الأعضاء بصورة شبه كاملة على مصادر النفط والغاز الطبيعي لسد احتياجاتها من الطاقة حيث تبلغ حصة هذين المصدرين 98.6% في عام 2018 وعام 2019، ويتوقع أن تستقر عند هذه الحصة في عام 2020. ويتوقع أن تصل مساهمة مصادر الطاقة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام

2020 عند النسب التالية: الغـــاز الطبيعي (54.6%)، النفـــط (44%)، الفحم (0.8%)، والطاقة الكهرومائية (0.6%). ويوضـــح الشكل (1- 25) والجـــدول (1- 19) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2020.

الشكل 1- 25
التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر في عام 2020 (%)

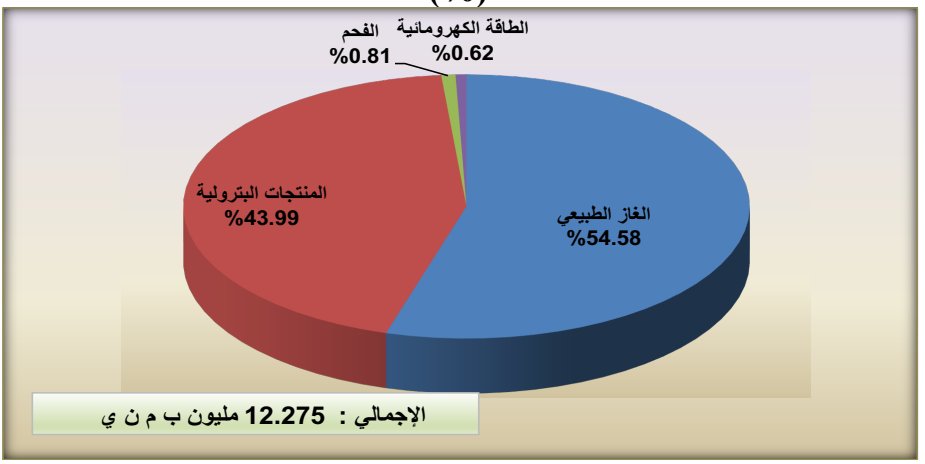

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-19
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر، 2016 -2020
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الغاز الطبيعي	6567.8	6492.6	6803.8	6977.6	6700.0	0.5
المنتجات البترولية والنفط الخام	6052.3	5960.5	6002.7	5758.2	5400.0	-2.8
الطاقة الكهرومائية	81.4	74.1	73.4	76.1	76.0	-1.7
الفحم	69.3	76.5	107.6	105.1	99.0	9.3
إجمالي الطاقة	**12770.9**	**12603.7**	**12987.4**	**12917.0**	12275.0	-1.0

* بيانات عام 2020 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

1-2-2 الغاز الطبيعي

ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء بمعدل يربو قليلا عن 2% سنويا خلال الفترة 2016-2019 حيث ازداد من 6567.8 ألف ب م ن ي في عام 2016 إلى 6977.6 ألف ب م ن ي في عام 2019، لكن يتوقع أن يتقلص بمعدل 4% في عام 2020 ليصل إلى 6.7 مليون ب م ن ي، وذلك بتأثير جائحة كوفيد-19. وعليه فإن حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء قد ارتفعت من 51.4% في عام 2016 إلى 54% في عام 2019، ويتوقع لها أن تصل إلى 54.6% في عام 2020.

ويتم استهلاك الغاز الطبيعي بصورة رئيسية في خمس دول، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، وقطر. ويتوقع أن تصل حصة هذه الدول الخمس إلى 82.3% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2020 حيث بلغت حصص هذه الدول من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء كما يلي: السعودية (27.9%)، الإمارات (16.9%)، مصر (15%)، الجزائر (11.8%)، وقطر (10.9%). ويبين الشكل (1- 26) والجدول (1- 20) استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2016 وعام 2020.

الشكل 1- 26
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عامي 2016 و2020
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

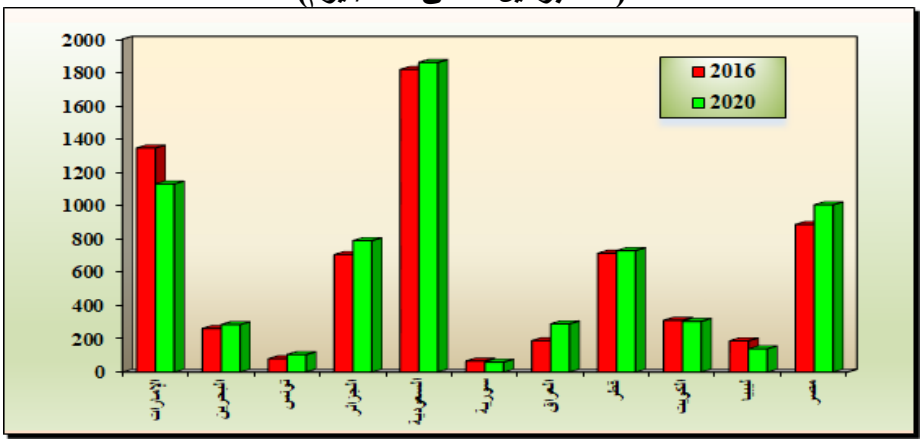

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-20

استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، 2016-2020

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
الإمارات	1346.1	1084.8	1145.7	1177.3	1130.0	-4.3
البحرين	262.4	262.8	266.1	295.5	285.0	2.1
تونس	80.5	85.8	91.3	112.2	105.0	6.9
الجزائر	706.3	734.0	790.4	819.8	790.0	2.8
السعودية	1817.7	1904.8	1941.6	1940.4	1860.0	0.6
سورية	66.7	58.6	62.0	63.8	60.0	-2.6
العراق	188.6	223.1	258.5	305.8	290.0	11.4
قطر	714.0	660.8	704.9	746.9	730.0	0.6
الكويت	311.4	303.2	315.8	318.1	305.0	-0.5
ليبيا	187.9	169.6	165.9	151.0	140.0	-7.1
مصر	886.2	1005.0	1061.3	1046.8	1005.0	3.2
الاجمالي	**6567.8**	**6492.6**	**6803.8**	**6977.6**	**6700.0**	0.5

* بيانات عام 2020 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء ضمن ثلاث فئات، وذلك حسب الأهمية النسبية لمساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2020، وهذه الفئات هي:

- **الدول التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من خمس دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، الجزائر، ومصر. وبلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2019 كما يلي: البحرين (90.5%)، قطر (80.2%)، الإمارات (76.4%)، الجزائر (64.7%)، ومصر (55.3%).

- **الدول التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تتراوح فيها حصة الغاز الطبيعي ما بين 33%- 50% من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة أربع دول، وهي: تونس، السعودية، الكويت، وليبيا. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في استهلاك هذه الدول كما يلي: تونس (49.8%)، السعودية (46.9%)، الكويت (45.7%)، وليبيا (40.6%).
- **الدول التي تعتمد اعتمادا ثانويا على الغاز الطبيعي**، وتضم هذه الفئة دولتين، وهما سورية والعراق. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في سورية والعراق 32.1% و25% على التوالي. ويبين الشكل (1- 27) درجة اعتماد الدول الأعضاء على الغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة في عام 2020.

الشكل 1- 27
الأهمية النسبية لاستهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2020
(%)

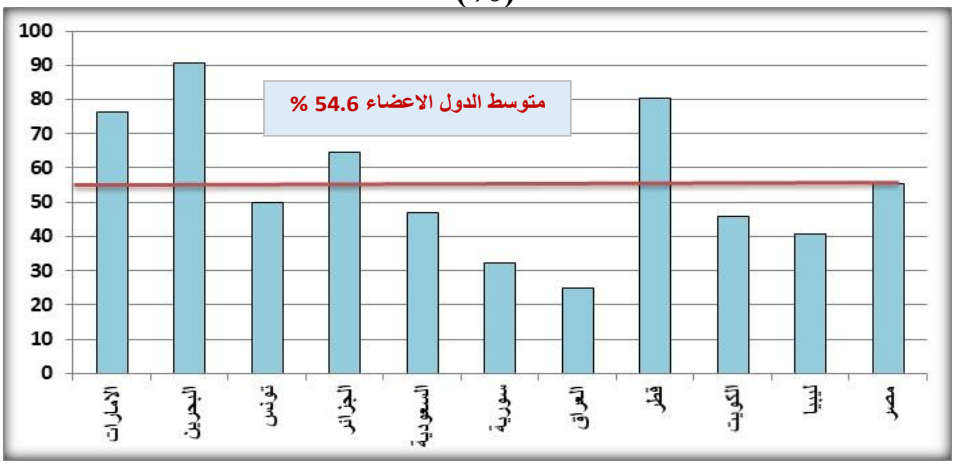

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2-2 المنتجات البترولية والنفط الخام

اتخذ استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء خلال الفترة 2016-2019 مسارا متقلبا حيث انخفض هذا الاستهلاك من 6052.3 ألف ب م ن ي في عام 2016 إلى 5860.5 ألف ب م ن ي في عام 2017 ثم عاد إلى الارتفاع إلى 6002.7 ألف ب م ن ي في عام 2018، وعاد إلى الانخفاض مرة ثانية في عام 2019 ليبلغ 5758.2 ألف ب م ن ي في عام 2019. وعليه فقد سجل هذا الاستهلاك تراجعا بمعدل 1.6% سنويا خلال الفترة 2016-2019. ويتوقع أن يتقلص هذا الاستهلاك في عام 2020 بمعدل 6.2% ليصل إلى 5.4 مليون ب م ن ي، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

وتوجد ضمن الدول الأعضاء أربع دول ذات استهلاك ملموس من المنتجات البترولية والنفط الخام، وهذه الدول هي: السعودية، العراق، مصر، والجزائر. ويتوقع أن يصل هذا الاستهلاك في عام 2020 إلى 2.1 مليون ب م ن ي في السعودية، وإلى 860 ألف ب م ن ي في العراق، وإلى 720 ألف ب م ن ي في مصر، وإلى 420 ألف ب م ن ي في الجزائر. ويشكل استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في هذه الدول الأربع أكثر من ثلاثة أرباع (75.9%) إجمالي استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء في عام 2020. أما استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في بقية الدول الأعضاء في عام 2020 فيتوقع أن يصل إلى المستويات التالية: الكويت (360 ألف ب م ن ي)، الإمارات (300 ألف ب م ن ي)، ليبيا (205 ألف ب م ن ي)، قطر (180 ألف ب م ن ي)، سورية (120 ألف ب م ن ي)، تونس (105 ألف ب م ن ي)، والبحرين (30 ألف ب م ن ي). الجدول (1- 21).

الجدول 1-21

استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء، 2016-2020

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
الإمارات	479.1	534.7	350.2	309.0	300.0	-11.0
البحرين	31.1	31.6	34.8	31.4	30.0	-0.9
تونس	93.6	102.9	113.3	117.4	105.0	2.9
الجزائر	417.7	415.7	432.6	443.9	420.0	0.1
السعودية	2493.7	2306.4	2373.3	2269.7	2100.0	-4.2
سورية	144.3	160.7	150.4	130.0	120.0	-4.5
العراق	679.1	750.1	897.3	918.6	860.0	6.1
قطر	248.3	255.1	259.7	193.4	180.0	-7.7
الكويت	380.0	375.1	392.1	391.2	360.0	-1.3
ليبيا	217.0	217.0	224.5	223.5	205.0	-1.4
مصر	868.5	811.3	774.5	730.1	720.0	-4.6
الاجمالي	**6052.3**	**5960.5**	**6002.7**	**5758.2**	**5400.0**	-2.8

* بيانات عام 2020 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء إلى فئتين من ناحية حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2020. وتتألف الفئة الأولى من الدول التي ما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تغطي أكثر من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتشكل هذه الفئة من خمس دول، وهي: العراق (74.1%)، سورية (64.2%)، ليبيا (59.4%)، الكويت (53.9%)، والسعودية (53%). وتتمثل الفئة الثانية من الدول التي تشكل المنتجات البترولية والنفط الخام أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتضمن هذه الفئة ست دول، وهي: تونس (49.8%)، مصر (39.6%)، الجزائر (34.4%)، الإمارات (20.3%)، قطر (19.8%)، والبحرين (9.5%).

3-2-2 الفحم والطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول الأعضاء كميات صغيرة من الفحم والطاقة الكهرومائية، ويتوقع أن يصل حجم الاستهلاك من هذين المصدرين 175 ألف ب م ن ي في عام 2020، أي 1.4% من إجمالي استهلاك الطاقة، كما هو موضح في الجدول (1- 22) والجدول (1- 23).

الجدول 1-22

استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول الأعضاء، 2016-2020

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
تونس	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.0
الجزائر	0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	25.7
سورية	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	0.0
العراق	14.6	9.4	7.8	10.6	10.6	-7.8
مصر	58.6	56.6	57.4	57.3	57.1	-0.7
الاجمالي	**81.4**	**74.1**	**73.4**	**76.1**	**76.0**	-1.7

* بيانات عام 2020 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-23

استهلاك الفحم في الدول الأعضاء، 2016 - 2020

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020*	معدل النمو للفترة 2016- 2020
الإمارات	37.0	42.8	48.4	49.4	49.0	7.3
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-100.0
الجزائر	1.0	3.7	10.0	10.0	10.0	78.5
السعودية	1.8	2.4	2.1	2.1	2.0	3.0
سورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-100.0
الكويت	4.5	3.4	3.8	3.6	3.0	-9.5
مصر	25.1	24.2	43.2	39.9	35.0	8.7
الاجمالي	**69.3**	**76.5**	**107.6**	**105.1**	**99.0**	9.3

* بيانات عام 2020 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

3- كثافة الطاقة

يدل مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء الذي تم احتسابه بناء على كل من بيانات بنك المعلومات التابع للأمانة العامة حول استهلاك الطاقة وعلى بيانات البنك الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 المنشورة في 16 ديسمبر 2020 على أن مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء (بعد استثناء سورية لعدم توفر البيانات) قد انخفض من 2133 برميل مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 2058 برميل مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي في عام 2019. ويعود هذا التحسن في هذا المؤشر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في الدول الأعضاء (بعد استثناء سورية لعدم توفر البيانات) قد ارتفع بمعدل 1.6% سنويا خلال الفترة 2016-2019 بينما ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول (بعد استثناء سورية حتى تكون البيانات متجانسة) بمعدل 0.4% سنويا خلال الفترة نفسها.

ويوجد تباين ملحوظ بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين 1385 برميل مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات في عام 2019 و3477 برميل مكافئ نفط في البحرين في العام نفسه، كما هو موضح في الجدول (1- 24) والشكل (1- 28).

الشكل 1- 28
تطور كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2016 و2019
(برميل مكافئ نفط/ مليون دولار أمريكي بأسعار 2010)

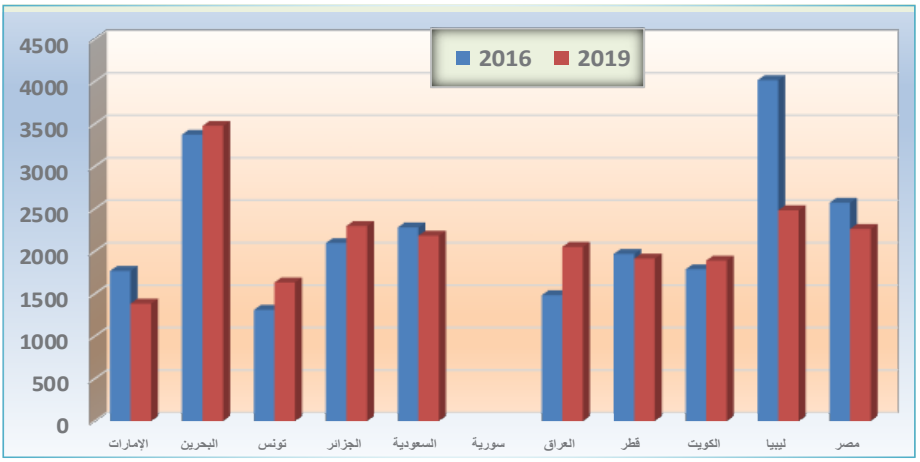

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول 1-24
تطور مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2016 و 2019
برميل مكافئ نفط لكل مليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010)

	2016	2019
الامارات	1769	1385
البحرين	3373	3477
تونس	1312	1634
الجزائر	2097	2298
السعودية	2281	2184
سورية	غ م	غ م
العراق	1484	2052
قطر	1969	1915
الكويت	1789	1891
ليبيا	4015	2483
مصر	2572	2264
الدول الأعضاء	2133	2058

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

4- الأسعار المحلية

قامت خمس دول من الدول الأعضاء بتخفيض أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2020، وهذه الدول هي: الإمارات، تونس، السعودية، قطر، ومصر. وعمدت الإمارات إلى تخفيض أسعار كل من غاز البترول المسال والغازولين وزيت الغاز/ الديزل. كما خفضت تونس أسعار الغازولين. وخفضت السعودية من أسعار الغازولين، بينما رفعت أسعار الكيروسين وزيت الغاز/ الديزل. وخفضت قطر أسعار الغازولين وزيت الغاز/الديزل. وخفضت مصر أسعار الغازولين والكيروسين. ورفعت البحرين أسعار زيت الغاز. كما رفعت الجزائر أسعار الغازولين وزيت الغاز. ورفعت الكويت أسعار الكيروسين. واستقرت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في عام 2020 عند المستوى الذي كانت عليه في عام 2019 في كل من سورية، العراق، وليبيا. ويبين الجدول (1- 25) الأسعار الجديدة المعتمدة في عام 2020 في كل من الدول الأعضاء والدول العربية الأخرى.

الجدول 1-25

الأسعار المحلية للمنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2020

عملة محلية لكل لتر

				غاز البترول المسال						الغازولين						كيروسين	زيت الغاز/ الديزل
				25	50	10	12.5	25	50	80	90	91	92	95	98		
	الشهر	السنة	العملة المحلية	رطل	رطل	كغم	كغم	كغم	كغم	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين		
الامارات	يناير	2021	درهم	36.75	68.25							1.72		1.80	1.91		2.06
البحرين	يناير	2019	دينار				1.200					0.140		0.200	0.235		0.180
تونس	نوفمبر	2020	دينار				7.700				1.470			1.650	1.915		
الجزائر	يونيو	2020	دينار				103.20	215.00	430.00		43.71			45.97	45.62	21.30	29.01
السعودية	ديسمبر	2020	ريال									1.42		1.55		0.70	0.52
سورية	يونيو	2019	ليرة			2500					425.0			550.0		150.0	180.0
العراق	ديسمبر	2020	دينار				5000				450				850	150	450
قطر	يناير	2021	ريال				15.00					1.30		1.35			1.30
الكويت	يناير	2019	دينار				0.750					0.085		0.105	0.165	0.115	0.095
ليبيا	نوفمبر	2015	دينار				1.500							0.150		0.090	0.090
مصر	يوليو	2020	جنيه				65.00	130.00		6.25			7.50	8.50		5.50	6.75
الاردن	يناير	2021	دينار				7.000		30.420		0.672			0.891	1.041	0.484	0.487
السودان	ديسمبر	2020	جنيه				75.000			46.000	54.740			112.000	121.000	4.100	4.900
عمان	يناير	2021	ريال									0.180		0.194	0.26		0.209
فلسطين	يناير	2021	شيكل			52	65							5.42	6.24	4.97	4.97
لبنان	ديسمبر	2020	ليرة			21300	26625							25900	26800		18100
المغرب	أبريل	2020	درهم											8.5			7.5
موريتانيا	يوليو	2014	اوقية				3146				401					384.6	384.6
اليمن	أبريل	2020	ريال								165						220

خامسا: الآفاق المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة المختلفة في الدول الأعضاء حتى عام 2040

تشير الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة حول تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، وحسب سيناريو الأساس (الإشارة)، الى النتائج التالية:

من المتوقع أن يشهد إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول الأعضاء نمواً معدله 2.1% خلال الفترة (2018- 2040)، ليبلغ حوالي 21.5 مليون ب م ن ي عام 2040. ومن المتوقع أن يتجاوز تسارع النمو في استهلاك مصادر الطاقة الأولية في مجموعة الدول الأعضاء المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040. كما يتوقع أن تحل مجموعة الدول الأعضاء في المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم بنحو 9% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة.

ومن المتوقع أن يلب النفط والغاز الطبيعي أكثر من 89% من إجمالي الزيادة المتوقعة في استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول الأعضاء خلال الفترة (2018 –2040) والمقدرة بنحو 7.8 مليون برميل مكافئ نفط/اليوم، كما يتوقع أن تساهم الطاقات المتجددة والنووية في تلبية النسبة المتبقية وهي 11%.

ومن المتوقع أن يساهم الغاز الطبيعي بالحصة الأكبر من بين جميع المصادر الأولية من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة ما بين عامي 2018 و2040، بنسبة تقارب من نصف إجمالي الزيادة المتوقعة، يليه النفط الذي يتوقع أن تتجاوز حصته نسبة 40% من إجمالي الزيادة المتوقعة، بينما يتوقع أن تبلغ حصة الطاقات المتجددة نحو 7.3% والطاقة النووية 3.4%.

ومن المتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040 حيث يتوقع أن

تبلغ حصة الغاز الطبيعي نحو 49.7% من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة عام 2040، بينما تبلغ حصة النفط حوالي 44.9%، والطاقات المتجددة نحو 3.8%، والطاقة النووية حوالي 1.3%، والفحم 0.2%. ومن المتوقع أن يشهد استهلاك النفط في الدول الأعضاء نمواً معدله 1.8% خلال الفترة (2018- 2040)، ليبلغ حوالي 9.7 مليون ب ي عام 2040. يتوقع أن يتجاوز النمو في استهلاك النفط في الدول الأعضاء المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2040، لترتفع حصة الدول الأعضاء في أوابك من الاستهلاك العالمي للنفط إلى نحو 9.6% عام 2040. من المتوقع أن تحل الدول الأعضاء المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم الدول الأعضاء بما يقارب من ربع الزيادة الصافية المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة.

من المتوقع أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء نمواً معدله 2.1% خلال الفترة (2018- 2040)، ليبلغ حوالي 10.7 مليون ب م ن ي عام 2040 مقارنة بـ 6.7 مليون ب م ن ي عام 2018. يتوقع أن يتجاوز النمو في استهلاك الغاز الطبيعي في مجموعة الدول الأعضاء المعدل العالمي خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040، لترتفع حصة الدول الأعضاء في أوابك من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي إلى حوالي 11.5% عام 2040. كما يتوقع أن تحل الدول الأعضاء المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم الدول الأعضاء بنحو 12.6% من الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال تلك الفترة.

ومن المتوقع أن يحقق استهلاك الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى في الدول الأعضاء في أوابك بمعدل يصل إلى 5.4% خلال الفترة (2018 – 2040)، ليبلغ الاستهلاك حوالي 825 ألف ب م ن ي عام

2040. من المتوقع أن تأتي أغلب الزيادة في استهلاك الدول الأعضاء من مصادر الطاقات المتجددة من مصر والسعودية والجزائر والإمارات والكويت، التي يتوقع أن تساهم مجتمعة بأكثر من 87% من الزيادة المتوقعة في استهلاك الدول الأعضاء من مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة (2018- 2040). ومن المتوقع أن يدخل الدول الأعضاء النادي النووي، مع دخول محطة أول محطة توليد كهرباء من الطاقة النووية مرحلة التشغيل خلال عام 2018 من مشروع براكة للطاقة النووية بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما يتوقع أن يبلغ استهلاك الطاقة النووية بالدول الأعضاء حوالي 285 ألف ب م ن ي عام 2040.

ويوضح الجدول (1-26) التوقعات المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة في الدول الأعضاء حتى عام 2040، كما يبين الجدول (1-27) التطور المتوقع في حصص مصادر الطاقة من إجمالي استهلاكها في الدول الأعضاء حتى عام 2040.

الجدول (1-26)

التوقعات المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة في الدول الأعضاء حتى عام 2040

مجموعة الدول الأعضاء في أوابك						
السنة	إجمالي استهلاك الطاقة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية
2018	13695.4	6578.0	6769.9	38.2	259.6	49.8
2020	14557.8	6770.8	7185.8	35.3	331.2	234.6
2025	16777.3	7617.1	8373.2	36.6	465.6	284.7
2030	18526.6	8361.1	9280.0	41.8	558.9	284.7
2035	20113.2	9049.8	10059.7	46.9	672.1	284.7
2040	21505.3	9665.3	10678.7	52.0	824.6	284.7
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2025)	2.9%	2.1%	3.1%	0.6%-	8.7%	28.3%
معدل النمو السنوي للفترة (2025 - 2040)	1.7%	1.6%	1.6%	2.4%	3.9%	0.0%
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2040)	2.1%	1.8%	2.1%	1.4%	5.4%	8.2%

المصدر: منظمة أوابك، الإدارة الاقتصادية، ورقة "توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية حتى عام 2040"، مقدمة في فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، 2018.

الجدول (1-27)

التطور المتوقع في حصص مصادر الطاقة من إجمالي استهلاكها في الدول الأعضاء حتى عام 2040

مجموعة الدول الأعضاء في أوابك					
السنة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية
2018	48.0%	49.4%	0.3%	1.9%	0.4%
2020	46.5%	49.4%	0.2%	2.3%	1.6%
2025	45.4%	49.9%	0.2%	2.8%	1.7%
2030	45.1%	50.1%	0.2%	3.0%	1.5%
2035	45.0%	50.0%	0.2%	3.3%	1.4%
2040	44.9%	49.7%	0.2%	3.8%	1.3%
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2025)	0.8%-	0.1%	3.4%-	5.6%	24.6%
معدل النمو السنوي للفترة (2025 - 2040)	0.1%-	0.0%	0.7%	2.2%	1.6%-
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2040)	0.3%-	0.0%	0.6%-	3.3%	6.0%

المصدر: منظمة أوابك، الإدارة الاقتصادية، ورقة "توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية حتى عام 2040"، مقدمة في فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، 2018.